

البطالة في الأراضي الفلسطينية الواقع وآفاق الحل

منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

لؤي شبانة
سفيان البرغوثي

331.13795694
S524b
c. 1

أيلول
1999

منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة في الأراضي الفلسطينية: الواقع وآفاق الحل

لؤي شبانة
سفيان البرغوثي

أيلول 1999

منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين هو برنامج لدعم وتشجيع أبحاث مميزة في مجالات السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات صلة باهتمامات واحتياجات صانعي القرار وطرح موضوعات في هذا المجال وتنظيم ندوات حولها، يشرف عليه ويوجه أعماله لجنة توجيهية أعضاؤها متطوعون يولون أهداف المنتدى اهتماماً خاصاً، وهم:

جميل هلال، حسن أبو لبدة، عزت عبد الهادي، ليزا تراكي، مجدي المالكي، مصطفى البرغوثي، غانية ملحيس، ايلين كتاب.

يدعم المنتدى المركز الدولي لأبحاث التنمية الكندي (IDRC) ومؤسسة فورد. ويقوم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بمهام سكرتاريا المنتدى.

الإنتاج

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)
التنسيق الفني: ليلى عبدالله

حقوق الطبع والنشر محفوظة

© 1999 منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين

بواسطة: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد الكتروني: MAS@planet.edu

للاستفسار: الاتصال مع منسق المنتدى على العنوان المبين اعلاه.

البطالة في الأراضي الفلسطينية: الواقع وآفاق الحل

تأليف: لؤي شبانة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سفيان البرغوثي: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

القدس ورام الله

أيلول 1999

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (المنتدى والجهاز)

تقديم

تعتبر البطالة واحدة من المشكلات الجوهرية التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، ويشكل العرض المتنامي من القوى العاملة بفعل النمو السكاني والهجرة الخارجية تحدياً مهماً لسوق العمل المحلي في توفير فرص عمل كافية بحيث يتناغم العرض من القوى العاملة مع الطلب على الأيدي العاملة من قبل السوق.

تتسم المحددات التي تؤثر في سوق العمل الفلسطيني بأنها مرتبطة بعدد من العوامل التي تحمل طابع العشوائية في سلوكها، لا سيما القضايا المرتبطة بالعمالة في إسرائيل، حيث أن الأوضاع السياسية والأمنية تؤثر في حجم وتركيب العمال الذين يسمح لهم داخل إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية.

تؤثر هذه العوامل في الأداء العام لسوق العمل المحلي، لا سيما نتيجة الإغلاقات المتكررة التي تؤدي إلى ارتفاع حاد في العرض من القوى العاملة في فترة زمنية قصيرة تؤدي إلى اختلال كبير في هيكلية الاقتصاد العام وتوزيعات العاملين حسب النشاط الاقتصادي، وحجم وتركيب القطاع المنظم مقارنة مع القطاع غير المنظم.

تحاول هذه الدراسة التعرض للمؤشرات الأساسية لسوق العمل المحلي للإجابة على بعض القضايا الأساسية المتعلقة بمشكلة البطالة وسمات المتعطلين عن العمل ومقدرة سوق العمل المحلي على استيعاب العمالة والعرض من القوى العاملة، بالإضافة إلى دراسة الحراك في سوق العمل واقتراح عدد من السيناريوهات للمساهمة في حل مشكلة البطالة (التقليص من معدلاتها) وتقدير التكلفة المالية اللازمة من الاستثمارات لتوفير فرص العمل المطلوبة لحل مشكلة البطالة.

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي الوصفي في مراقبة سلوك القوى العاملة المشاركة ومعدلات البطالة والحراك في سوق العمل لمحاولة تفسير التغيرات التي تطرأ على المركبات الأساسية، ومحاولة استقراء المستقبل من خلال السلوك التاريخي لهذه المؤشرات في الفترة الأخيرة، من خلال التحليل الإحصائي والتنبؤات (الإسقاطات) للمؤشرات الأساسية على

المدى القصير أو المتوسط (السنوات الخمس القادمة).

لقد تم اقتراح عدد من الافتراضات في تحليل القوى العاملة ومؤشرات البطالة وتكلفة فرص العمل حسب النشاط الاقتصادي، حيث أن جميع الاستنتاجات مرتبطة بدراسة الافتراضات التي تم اقتراحها لسلوك سوق العمل خلال فترة الدراسة.

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين ساهموا في إخراج هذه الدراسة إلى دائرة النور، ونخص بالذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي أتاح لنا استخدام البيانات الخام لعدد من المسوح الأسرية والمنشآت والتعدادات التي نفذها الجهاز خلال الفترة 1995 - 1998. ونتقدم بالشكر أيضاً لمنندى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين الذي وفر لنا فرصة إعداد هذه الدراسة ونشرها.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى د. حسن أبو لبده الذي اقترح الفكرة الأولية للدراسة وقام بمراجعة مسوداتها الأولية، وقدم العديد من الملاحظات المهمة التي ساهمت في إغنائها.

كما نتوجه الجزيل إلى الذين قاموا بمراجعة الدراسة وتقييمها، حيث أسهمت ملاحظاتهم في إغناء الدراسة، وكذلك إلى كل من د. باسم مكحول لتعقيبه على الدراسة والزميل ياسر شلبي لجهوده المتواصلة على متابعة الدراسة.

الباحثان

المحتويات

1	1- مقدمة
6	2- المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطيني
6	1-2 الواقع السكاني
6	2-2 القوى العاملة المشاركة
8	3-2 العمالة
9	4-2 البطالة
13	5-2 الثبات في العمل
15	3- الحراك في سوق العمل الفلسطيني
15	1-3 تمهيد
16	2-3 الحراك الإجمالي على صعيد القوى البشرية
19	3-3 الحراك داخل القوى العاملة
21	4-3 السمات الأساسية للمتحررين في السوق
30	4- إسقاطات المستقبل
30	1-4 منهجية الإسقاطات
30	1-1-4 الإسقاطات السكانية
31	2-1-4 إسقاطات القوة البشرية
31	3-1-4 إسقاطات القوى العاملة ومركباتها
33	2-4 المؤشرات الأساسية للإسقاطات
37	3-4 تنبؤات البطالة
41	5- الطاقة الاستيعابية لسوق العمل المحلية

41	1-5 تمهيد
42	2-5 التغيير في توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي
44	3-5 التغيير في توزيع العاملين حسب جهة التشغيل
47	6- متطلبات تحسين واقع سوق العمل الفلسطيني
49	1-6 فرص العمل الجديدة المطلوبة
49	2-6 المتطلبات الاستثمارية لتوفير فرص العمل الجديدة
52	3-6 آلية توزيع فرص العمل المطلوبة
62	7- استنتاجات وتوصيات
62	1-7 تخفيض نسبة الإعاقة
62	2-7 زيادة المشاركة النسوية في القوى العاملة
63	3-7 كبح التضخم الوظيفي في القطاع العام
63	4-7 تطوير القدرة الاستيعابية للقطاعات الإنتاجية
63	5-7 توفير مناخ جاذب للعمالة المتخصصة
64	6-7 مواجهة البطالة
65	7-7 تطوير خطة تنموية شاملة
66	المراجع

ملحق الجداول

قائمة الجداول

- الجدول 1: توزيع القوى العاملة حسب المنطقة والجنس: 1997 (بالآلاف) 51
- الجدول 2: القوى العاملة المشاركة حسب المنطقة والمركبات الأساسية: 1997 (بالآلاف) 51
- الجدول 3: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي: 1997 51
- الجدول 4: توزيع العاطلين عن العمل حسب المنطقة والجنس: 1997 51
- الجدول 5: توزيع العاطلين عن العمل حسب المنطقة ونوع التجمع السكاني: 1997 52
- الجدول 6: توزيع العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل السابق: 1997 52
- الجدول 7: توزيع العاطلين عن العمل حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي: 1997 52
- الجدول 8: متوسط فترة الثبات في العمل بالأشهر للعاملين حسب النشاط الاقتصادي: 1997 53
- الجدول 9: متوسط فترة الثبات في العمل بالأشهر حسب المهنة: 1997 53
- الجدول 10: الإسقاطات السكانية للقوى البشرية في منتصف العام حسب الجنس: 2000-2005 (بالآلاف) 53
- الجدول 11: إسقاطات المركبات الأساسية للقوى العاملة: 2000-2005 (بالآلاف) 54
- الجدول 12: التوزيع النسبي لمعدل التغير في العلاقة بقوة العمل خلال الفترة 1995-1998 54
- الجدول 13: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق: نيسان-أيار، 1996 55

- الجدول 14: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق: تموز-تشرين الأول، 1996 56
- الجدول 15: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق: تشرين الثاني 1996-كانون الثاني 1997 56
- الجدول 16: توزيع العاملين حسب القطاع والإغلاق: نيسان-أيار، 1996 56
- الجدول 17: توزيع العاملين حسب القطاع والإغلاق: تموز-تشرين الأول، 1996 56
- الجدول 18: توزيع العاملين حسب القطاع والإغلاق: تشرين الثاني 1996-كانون الثاني 1997 57
- الجدول 19: عدد فرص العمل الواجب توفيرها لتخفيض نسبة البطالة إلى نصف معدلها في العام 1998 بحلول عام 2000 (بالآلاف) 57
- الجدول 20: متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي على مستوى الحد الثاني من النشاط الاقتصادي 57
- الجدول 21: التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب معدل توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1995-1997 59
- الجدول 22: التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب سيناريو 2 59
- الجدول 23: التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب سيناريو 3 59
- الجدول 24: توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي في بعض الدول المشابهة لمتوسط دخل الفرد في فلسطين 60
- الجدول 25: التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي في بعض الدول المشابهة 60
- الجدول 26: التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي: 1997 60

الفصل الأول

1- مقدمة

تلعب القوى العاملة دوراً مزدوجاً في العملية الاقتصادية، إذ أنها أحد مدخلات الإنتاج من ناحية وأحد مصادر الدخل من ناحية أخرى. وتستخدم البيانات حول القوى العاملة كمؤشرات اقتصادية كلية لمراقبة الأداء العام للاقتصاد ولمراقبة التغيرات التي تطرأ على المكونات الأساسية للقوى العاملة في ارتباطها بالمدخلات والمخرجات الأخرى. وتلعب إحصاءات القوى العاملة دوراً بارزاً في تقييم السياسات والبرامج الهادفة لتطوير سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك تعطي إسقاطات القوى العاملة معلومات أساسية تلزم لتقدير وتخطيط إيرادات ودخول المستقبل ودراسة آثارها على المدخرات والإنفاق الاستهلاكي في المستقبل.

يمثل الاقتصاد الفلسطيني حالة متميزة، حيث تعرض في الماضي ولمدة ثلاثة عقود تقريباً إلى إهمال شديد ومنظم في البنية التحتية خلال فترة الاحتلال، كما عاني ويعاني من قيود عديدة رافقت الاتفاق الاقتصادي بعد عملية السلام. وذلك على الرغم من أن الترويج لعملية السلام قد استند أصلاً إلى مجموعة من التوقعات المتفائلة التي وعدت سكان المنطقة بتحسين الوضع الاقتصادي بصورة ملموسة وبارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة.

فرضت الحالة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني العديد من الأعباء على عاتق الفلسطينيين بشكل عام، وعلى الاقتصاديين والسياسة بشكل خاص، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من العديد من المحددات التي تعيق سير عملية الإنتاج لتأمين الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني، بما في ذلك تحمل الأعباء الاقتصادية لبناء الدولة ومؤسساتها الحكومية الرسمية، والمؤسسات الخاصة الداعمة للاقتصاد، وتوفير عدد كاف من فرص العمل لتتوافق مع العرض من القوى البشرية التي تنتج نحو سوق العمل بهدف الحصول على فرصة عمل لتأمين متطلباتها المعيشية. من ناحية أخرى، فإن السياسات الاستثمارية وتوفير المناخ الاستثماري قد تكون من العوامل الرئيسية التي ترفع من مستوى الأداء في الاقتصاد الفلسطيني.

لقد اتسم الاقتصاد الفلسطيني بتدني مستوى الأداء بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة وبالمقارنة مع الدول المجاورة في المنطقة. ويرجع ذلك أساساً إلى سياسات الاحتلال في شتى المجالات، إذ أثر انعدام الاستقرار السياسي الناجم عن ظروف الاحتلال على الأداء الاقتصادي بصورة سلبية، سواء بمنع الاستيراد والتصدير بشكل حر أو بمنع الاستثمار والتراخيص في مجالات اقتصادية عديدة. كما أن مصادرة الأراضي وتحويل موارد المياه للاستخدامات الإسرائيلية قد أدت إلى إضعاف القطاع الزراعي. من ناحية أخرى، تعتبر نسبة الناتج المحلي إلى الناتج القومي في الأراضي الفلسطينية منخفضة جداً مقارنة باقتصادات شبيهة مصدرة للعمالة مثل الأردن ومصر. ولعل ذلك يعود إلى الاعتماد الكبير على التحويلات الخارجية، سواء من العاملين في إسرائيل أو من العاملين في الدول العربية، خصوصاً في الدول الخليجية قبل حرب الخليج في العام 1990. (شعبان، 1996)

يتأثر عرض القوى العاملة والطلب عليها بصورة كمية ونوعية بعوامل ديمغرافية-اجتماعية-اقتصادية مثل الزيادة السكانية، والهجرة الخارجية، ومعدلات المساهمة، والمستوى التعليمي، والمهارات، والمستوى الصحي، ومستوى التدريب المهني، ومعدل أيام العمل، ومعدل ساعات العمل، ومستوى الأجور، وغير ذلك من العوامل. حيث يساهم ارتفاع معدل الزيادة السكانية والعائدين في زيادة العرض من القوى العاملة، أما العوامل المتعلقة بمستوى التعليم والمهارات والمستوى الصحي والتدريب فتؤثر أساساً في نوعية العرض. ولا شك أن الوضع يزداد تعقيداً عند مواجهة ظاهرة البطالة حينما يكون ارتفاع معدلات البطالة مرتبطاً بعرض من القوى العاملة يتسم بمستوى متواضع من التعليم أو التدريب (العمالة غير الماهرة).

لذلك لا بد من تسليط الضوء على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي للقوى العاملة حتى يتم إدراك واضح لآلية عمل السوق واتجاهاته، وبالتالي مدى استغلال القوى البشرية في العملية الإنتاجية وفي بناء الاقتصاد الوطني.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المؤشرات الحالية لسوق العمل الفلسطيني، والسمات الأساسية للقوى العاملة الفلسطينية، واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال إلقاء الضوء على بعض نتائج برنامج مسح القوى العاملة الذي بدأ الجهاز المركزي للإحصاء

اللسطيني بتنفيذه منذ أيلول 1995، وسلسلة المسوح الاقتصادية التي أنجز منها عدد من الدورات السنوية المتعاقبة، والتي تقوم أساساً على توفير البيانات الإحصائية اللازمة لإعداد الحسابات القومية.

من ناحية أخرى، تناقش الدراسة موضوع الحراك في سوق العمل الفلسطيني، والتغيرات التي تطرأ على وضع الأفراد وتصنيفاتهم حسب المركبات الأساسية لسوق العمل، والتنقل بين هذه المركبات عبر الزمن من خلال إجراء دراسة تتبعية للأفراد عبر دورات مسح القوى العاملة المتعاقبة خلال الفترة 1995-1998. كما تحاول الدراسة إبراز الجوانب الأساسية للطاقة الاستيعابية لسوق العمل من خلال مراقبة السلوك العام لسوق العمل خلال فترات الإغلاق الذي كانت تفرضه سلطات الاحتلال، مما كان يؤدي إلى اختلال في ميزان العرض والطلب على القوى العاملة والتوجهات العامة لاستيعاب العرض الكبير من القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي.

تغطي البيانات المتوفرة من برنامج مسح القوى العاملة الفترة الزمنية الممتدة من أيلول 1995 وحتى آذار 1999. إلا أن أحدث البيانات المتوفرة من سلسلة المسوح الاقتصادية والحسابات القومية بشكل مفصل تغطي العام 1997، لذلك فقد تم استخدام العام 1997 كسنة أساس في دراسة واقع سوق العمل الفلسطيني، وذلك لتوفر البيانات حول هذه السنة من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بسوق العمل.

تتألف هذه الدراسة من سبعة فصول، يعرض الأول منها مقدمة عامة حول موضوع الدراسة وأهدافها ومبرراتها، بالإضافة إلى عرض المحاور الأساسية التي تمت مناقشتها. ويعرض الفصل الثاني أحدث البيانات المتوفرة حول المؤشرات الأساسية لسوق العمل في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القوى العاملة ومعدلات البطالة، وسمات النشيطين اقتصادياً وتوزيعاتهم التقليدية حسب المهنة والنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة المؤشرات الأساسية المرتبطة بالبطالة وتوزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس والمنطقة. كما يعرض هذا الفصل أبرز سمات المتعطلين عن العمل حسب الخبرة السابقة من حيث المهنة الرئيسية السابقة والنشاط الاقتصادي السابق. كما يعرض بعض البيانات حول الثبات في العمل حسب المهنة والنشاط الاقتصادي. ويعرض الفصل الثالث دراسة تتبعية لدينامية القوى البشرية والقوى العاملة بهدف التعرف على الحراك داخل سوق العمل.

ويعرض **الفصل الرابع** إسقاطات المستقبل للقوى البشرية والقوى العاملة حسب المركبات الأساسية وفقاً لتحليل الانحدار الخاص بمركبات القوى العاملة ومعدلات البطالة المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة. ويعرض **الفصل الخامس** لمحة عامة حول الطاقة الاستيعابية لسوق العمل بالاستفادة من المنهج التاريخي في دراسة سلوك سوق العمل خلال فترات الإغلاق العسكري الذي كانت تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والذي تمنع بموجبه العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل. أما **الفصل السادس** فيعرض مجموعة من السيناريوهات الممكنة لحل مشكلة البطالة من حيث عدد فرص العمل المطلوب توفيرها على المدى المتوسط، وآليات توفير هذه الفرص حسب النشاط الاقتصادي وتقدير التكلفة الإجمالية للاستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل المطلوبة. ويقدم **الفصل السابع** ملخصاً عاماً للاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، بالإضافة إلى عرض مجموعة من التوصيات للمساهمة في تحقيق أهداف هذه الدراسة.

الفصل الثاني

2- المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطيني

1-2 الواقع السكاني

أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، إلى أن عدد السكان بلغ في نهاية العام 1997 حوالي 2.9 مليون نسمة، وأن نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر إلى مجموع السكان بلغت 53.1%، وهذا يعني أن مجموع المرشحين للمشاركة في عملية الإنتاج (القوة البشرية) بلغت 1.5 مليون شخص. إن هذا يعني نظرياً أن هناك حوالي 44% من المجتمع الفلسطيني غير مرشحين للمساهمة في عملية الإنتاج بالمقارنة مع حوالي 31% في المجتمع الإسرائيلي على سبيل المثال. ويؤكد ذلك ما ورد في تقرير المسح الديمغرافي (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996)، حيث بلغت نسبة الإعالة¹ حوالي 95 في محافظات الضفة الغربية وحوالي 113 في محافظات غزة في عام 1996.

ويلاحظ أن نسبة الأفراد في سن العمل إلى مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية متدنية، مما يدل على أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي عموماً. وتخفض هذه النسبة بصورة جلية في قطاع غزة، إذ لا تتعدى نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر نصف المجتمع، في حين بلغت هذه النسبة حوالي 69.2% من السكان في إسرائيل في العام 1994 على سبيل المثال.

2-2 القوى العاملة المشاركة

تفيد نتائج مسح القوى العاملة 1997 أن معدل المشاركة السنوية بالنشاط الاقتصادي، أي نسبة القوى العاملة المشاركة إلى مجموع الأفراد في سن العمل (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية قد بلغت 40.5%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 43.2%

¹ نسبة الكبار في السن (أي الذين بعمر 65 سنة فما فوق إضافة إلى الصغار الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة) إلى السكان الذين هم في سن العمل (أي 15-64 سنة).

في محافظات الضفة الغربية وحوالي 35.7% في محافظات قطاع غزة. وتعتبر هذه النسبة متدنية إذا ما قورنت ببعض المجتمعات المتقدمة اقتصادياً حيث بلغت هذه النسبة في إسرائيل على سبيل المثال في العام 1996 حوالي 54%²، وفي الولايات المتحدة 79.3% وفي كندا 75.9% مقابل 77.3% في اليابان³. كما تعتبر نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية متدنية على صعيد الدول المجاورة، حيث بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في العام 1993 في الأردن 43.7% وفي جمهورية مصر العربية 47.2% في العام 1992 (ILO, 1995).

من ناحية أخرى، تبين النتائج بأن حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية يقدر بحوالي 602,000 نسمة من بينهم حوالي 29% في محافظات قطاع غزة. كما يتضح أن هناك انخفاضاً واضحاً لمشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث تبلغ نسبتهن حوالي 16.7% من مجموع القوى العاملة في محافظات الضفة الغربية، وحوالي 9.1% في محافظات غزة، مقارنة بحوالي 44% في إسرائيل في العام 1996⁴. من ناحية أخرى تبرز المعطيات المتوفرة حول مركبات القوى العاملة المشاركة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة أن هناك ارتفاعاً ملموساً في نسبة البطالة في كل منهما. (الجدولان 1 و2).

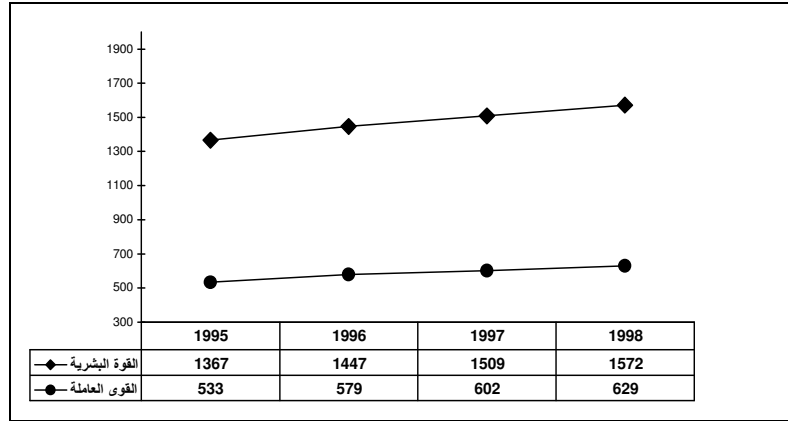
وتوضح المؤشرات أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من مشكلة استيعاب العرض من القوى العاملة المتزايدة والناجمة من الزيادة السكانية والعائدين، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على استيعاب العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي.

- 2 مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، 1997 إحصاءات مشتقة من الكتاب الإحصائي السنوي تم الحصول عليها عبر الصفحة الإلكترونية لمكتب الإحصاء المركزي.
- 3 تم اشتقاق جميع هذه النسب من الصفحة الإلكترونية للإحصاءات الكندية، تحت بند Canada and other countries in labor
- 4 مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، 1997. إحصاءات مشتقة من الكتاب الإحصائي السنوي تم الحصول عليها عبر الصفحة الإلكترونية لمكتب الإحصاء المركزي.

وتظهر المشكلة بصورة جلية في محافظات قطاع غزة، حيث أن سوق العمل الفلسطيني والإسرائيلي يستوعبان حوالي 68.8% من القوى العاملة المعروضة كعمالة تامة، في حين أن حوالي 26.7% من القوى العاملة في محافظات القطاع تعاني من البطالة وعدم المقدرة على الحصول على فرصة عمل، وأن حوالي 4.5% منها تعاني من الحصول على عمالة جزئية أو ناقصة، سواء أكانت هذه العمالة المحدودة ظاهرة، أي العمل عدد ساعات أقل من الوضع الاعتيادي، أم عمالة محدودة غير ظاهرة، أي العمل تحت ظروف عمل غير اعتيادية مثل عدم كفاية الدخل أو سوء ظروف العمل أو بعد مكان العمل عن موقع السكن.

على صعيد آخر، تبين الإحصاءات السكانية بأن مجموع السكان قد ازداد ما بين نهاية العام 1995 ونهاية العام 1997 بما يعادل 265 ألف نسمة، وأن القوة البشرية قد ازدادت بما يعادل 80% من مجمل الزيادة السكانية خلال الفترة ذاتها (211 ألف فرد)، ولكن القوى العاملة ازدادت في هذه الفترة بما يعادل 70 ألف فرد تقريباً.

تطور القوى العاملة والقوة البشرية خلال الفترة 1995 – 1998 (بالآلاف)



3-2 العمالة

قدر مجموع العاملين بصورة تامة أو جزئية في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 بحوالي 481 ألف شخص، أي ما يعادل حوالي 80% من القوى العاملة المشاركة. من ناحية أخرى تشير المعطيات إلى أن حوالي 15% من العاملين في محافظات الضفة الغربية يعملون في الزراعة، وأن 17% منهم يعملون في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، بينما يستوعب قطاع البناء والتشييد حوالي 19% من العاملين، كما يعمل 20% منهم في التجارة، وتستوعب الفروع الخدمائية حوالي 29% منهم. كما تبين أحدث الإحصاءات بأن 8% من العاملين في قطاع غزة يعملون في الزراعة وصيد الأسماك، وأن 15% منهم يعملون في الصناعة، ويعمل 17% منهم في البناء والتشييد، و18% منهم في التجارة والمطاعم والفنادق، وحوالي 8% منهم يعملون في الخدمات. وتشير النتائج أيضاً إلى أن نسبة عالية من العاملين في محافظات غزة يعملون في قطاع الخدمات، بينما تعمل نسبة منخفضة منهم في قطاع الزراعة. (الجدول 3).

4-2 البطالة

تفيد نتائج مسح القوى العاملة خلال الفترة 1995 - 1998 بأن المعدلات السنوية للبطالة مرتفعة بشكل عام، حيث بلغت للعام 1995 حوالي 18.2% مقابل 23.8% للعام 1996 و 20.3% في العام 1997، في حين انخفضت في العام 1998 لتصل إلى حوالي 14.4%. ويلاحظ من دراسة تنبؤية للظروف المحيطة بمعدلات البطالة وتغيرها عبر الزمن أن هناك ارتباطاً كبيراً بين ارتفاع معدلات البطالة والسياسة المتبعة من قبل السلطات الإسرائيلية في مدى التشدد في القيود المفروضة على حركة العاملين إلى داخل إسرائيل، حيث ترتفع البطالة بشكل حاد كلما كان هناك تشديد في القيود المفروضة على العمالة داخل إسرائيل وخلال فترات الإغلاق العسكري والطوق الأمني الذي يفرض على المناطق الفلسطينية.

ففي العام 1998 لم تشهد الأراضي الفلسطينية تشدداً كبيراً من قبل السلطات الإسرائيلية في وصول العاملين إلى إسرائيل، كما أن القيود أو العقوبات التي كانت مفروضة على الذين يدخلون إلى إسرائيل بدون تصريح من السلطات الإسرائيلية لم تعد تطبق خلال هذه الفترة بالشكل المتشدد الذي كانت تطبقه خلال الفترة 1995-1996، مما

أدى إلى ارتفاع نسبة العمالة في إسرائيل وبالتالي انخفاض نسبة البطالة في ذلك العام.

وتؤكد حقيقة ارتباط البطالة بسياسة الإغلاق أن نسبة عالية من المتعطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل يفيدون بأن مكان عملهم السابق كان في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية (أنظر الفصل الخامس).

يرتبط معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية كذلك بعوامل الجذب في سوق العمل الإسرائيلي وعوامل الطرد في السوق المحلي الفلسطيني، ولعل ما يبرز ذلك ما أفادت به نتائج مسح القوى العاملة 1997 (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997) والتي أفادت بأن المعدل الوسيط (Median) للأجرة اليومية للمستخدم بأجر في محافظات قطاع غزة قد بلغ 39 شيكل يومياً، بينما بلغ في محافظات الضفة الغربية 46 شيكلاً، مقارنة بـ (90) شيكلاً في إسرائيل. إلا أن ذلك يجب أن لا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن العمالة في إسرائيل تعود في الوضع الحالي على الاقتصاد المحلي بعوائد مالية كبيرة، إذ أن متوسط عدد أيام العمل الشهرية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل بلغ (19) يوم عمل، مقابل (23) يوم عمل في محافظات الضفة الغربية و(24) يوم عمل في محافظات غزة، بالإضافة إلى أن نسبة العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات إلى مجموع العمالة الفلسطينية بلغت في العام 1997 حوالي 17%. وهذا يعني أن مجموع العاملين في إسرائيل يقدر بحوالي 82 ألف شخص، وأن مجموع الأجور الشهرية لهؤلاء العاملين تعادل ما نسبته 25.7% من مجموع أجور العمال الفلسطينيين العاملين في كافة أماكن العمل.

من ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى مجتمع العاطلين عن العمل في محافظات الضفة والقطاع، فإننا نجد أن النتائج تفيد بأن حوالي 86% من بين العاطلين عن العمل هم من الذكور مقابل 14% للإناث، وتتباين هذه النسبة بين محافظات الضفة والقطاع، حيث تبلغ في الضفة الغربية 17% مقابل 10% فقط في قطاع غزة. إلا أنه تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا التوزيع للعاطلين عن العمل بين الذكور والإناث لا يعني بالضرورة تركيز البطالة بين الذكور لأن المشاركة في القوى العاملة للإناث متدنية أصلاً إذا ما قورنت بدول أخرى⁶. (الجدول 4).

⁵ قدر مجموع الأجور الشهرية للعاملين في منطقة معينة على أساس عدد العاملين مضروباً بمعدل أيام العمل الشهرية مضروباً بالمعدل الوسيط للأجرة اليومية.

⁶ تشير تقارير التنمية البشرية (1996) إلى أن نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة بلغت في تونس 29%، الجزائر 28%، مصر 27%، لبنان 27%، سوريا 23%، الأردن 18% في حين

من ناحية أخرى فإن 36% من العاطلين عن العمل هم من سكان المدن الرئيسية (الحضر) وأن حوالي 20% منهم من سكان المخيمات، إلا أن النسبة الأكبر منهم تتواجد في القرى والمناطق الريفية (حوالي 44%). ويتفاوت توزيع العاطلين عن العمل بين محافظات الضفة ومحافظات القطاع، ففي حين أن حوالي 7% من العاطلين عن العمل من مخيمات اللاجئين في محافظات الضفة الغربية، فإن هذه النسبة في محافظات قطاع غزة تصل إلى حوالي 37%. ولعل ذلك يعود للطبيعة الجغرافية وتوزيع السكان في كل من محافظات الضفة ومحافظات القطاع حسب نوع التجمع السكاني، إذ تسكن نسبة كبيرة من سكان محافظات غزة في المخيمات. (الجدول 5).

ويمكن رؤية مدى مساهمة الطوق الأمني وإغلاق السوق الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية في زيادة نسبة البطالة من خلال النتائج التي تفيد بأن حوالي 41% من العاطلين عن العمل في الضفة والقطاع الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية، بواقع 49% في محافظات الضفة وحوالي 24% في محافظات القطاع. كما يلاحظ محدودية نسبة العاملين من الضفة الغربية في قطاع غزة أو العكس، وذلك بسبب الطوق العسكري المفروض بشكل دائم على التنقل بين الضفة والقطاع مما يؤثر على حركة العاملين ومعدلات البطالة وتوزيعها بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن هناك عدداً من الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة مثل صيد الأسماك، وصناعة الأثاث (من خشب الخيزران)، والحركة التجارية عموماً، والتي تتأثر سلباً بسبب القيود المفروضة على حركة العاملين.

وفيما يتعلق بسياسة الإغلاق، فإن نسبة العاطلين عن العمل الذين كانوا يعملون في إسرائيل من الضفة الغربية تكاد تكون ضعف مثيلتها من قطاع غزة. ولعل ذلك يرجع لكون العمالة من قطاع غزة في إسرائيل أكثر تنظيماً منها في الضفة الغربية بسبب عدم إمكانية تجاوز الحواجز والوصول إلى إسرائيل من قطاع غزة بسبب محدودية عدد المنافذ إلى إسرائيل من قطاع غزة والتشدد الأمني المفروض على الحركة، وذلك على العكس من الضفة الغربية التي تكثر فيها نقاط التنقل ما بين الضفة الغربية وإسرائيل سواء بتصريح أو بدون تصريح، مما يقلل من عملية التنظيم والضييق لهذا النوع من العمالة وهذا يؤدي إلى

بلغت هذه النسبة 16% في الضفة الغربية وأقل من 8% في قطاع غزة.

كثرة التنقل بين الأعمال المختلفة بالإضافة إلى عدم توفر امتيازات العمل وحقوقه لأولئك العمال الذين لا يحملون تصاريح عمل صادرة عن سلطات الاحتلال، مما يؤدي إلى كثرة التبدل في العمال وتغييرهم من قبل رب العمل الإسرائيلي. (الجدول 6).

أما على صعيد توزيع العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي السابق، فإن الإحصاءات المتوفرة تفيد بأن قطاع البناء والتشييد يعتبر المصدر الأول للبطالة، حيث أن 54% من العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في هذا القطاع، وتتوزع هذه النسبة بواقع 57% في الضفة الغربية مقابل 46% في قطاع غزة، ولعل ذلك يعزز الاعتقاد بأن الإغلاق الذي فرضته السلطات الإسرائيلية في وجه العاملين الفلسطينيين ومنعهم من العمل في سوق العمل الإسرائيلي قد ساهم بصورة أساسية في رفع نسبة البطالة في كل من الضفة والقطاع، لا سيما وأن نسبة كبيرة من بين الذين اعتادوا العمل في سوق العمل الإسرائيلي كانوا يتركزون في قطاع البناء والتشييد. من ناحية أخرى، أشارت النتائج بأن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الثانية كمصدر للبطالة في قطاع غزة بواقع 18%، في حين يحتل قطاع المحاجر والصناعة التحويلية المرتبة الثانية في الضفة الغربية بواقع 14%. (الجدول 7).

إن النتائج السابقة مشتقة من مسح القوى العاملة الذي يتوافق مع التوصيات الدولية في مجال قياس البطالة، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة معالجة موضوع البطالة بصورة شمولية ضمن عملية المشاركة في القوى العاملة، وليس بمعزل عنها من أجل توفر الإدراك الشامل للانعكاسات الناجمة عنها والدلالات التي تشير إليها. كما يتوجب الأخذ بعين الاعتبار، ونظراً لحدائثة التجربة الفلسطينية في مجال العمل المؤسسي الرسمي، أن بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية السائدة في مجتمعات أخرى غير نافذة في السياق الفلسطيني، ويأتي في مقدمة ذلك غياب المحفزات الرسمية للبحث عن عمل لمن هم عاطلون عن العمل، وذلك خلافاً للوضع في بعض المجتمعات الأخرى التي تدفع فيها الدولة بدل (تعويض) بطالة مما قد يشجع البعض على الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل في حالة عدم الحصول على عمل مناسب. بالتالي، فإنه من المتوقع نظرياً أن تكون نسبة البطالة في مجتمعنا متدنية، بمعنى من لا يعمل لا يأكل. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999).

كما ويتوجب النظر إلى البطالة بصورتها التفصيلية وعدم الاكتفاء بالحصول على النسبة الإجمالية للبطالة، والأخذ بعين الاعتبار أن من يتم تصنيفهم ضمن العاطلين عن العمل هم من لا يعملون مطلقاً ولا يمارسون أية أنشطة إنتاجية حتى ولو لساعة واحدة ضمن فترة الإسناد الزمني، وهم في الوقت ذاته مستعدون للعمل ويقومون بالبحث عنه بصورة نشطة.

5-2 الثبات في العمل

تعتبر المعدلات العامة للثبات في العمل مؤشراً على الظروف النوعية للعمل، حيث تعبر عن إمكانية الحصول على الخبرة والمهارة كلما ازدادت فترة الثبات في العمل الواحد، كما تعبر بطريقة ما عن الكف عن التنقل لأعمال أخرى والذي قد يعود دافعها في بعض الأحيان إلى توفر حد معين من الرضا في العمل، إذ تعبر كثرة التنقل للعامل الواحد بين الأعمال المختلفة في القطاعات والمهن المتعددة عن الاستمرارية في البحث عن عمل يجد فيه الفرد الاستقرار النسبي من حيث ظروف العمل والإمكانيات التي يوفرها.

وتبين نتائج مسح القوى العاملة-1997 أن معدل الثبات في العمل بلغ 2.25 سنة، وهذه النسبة متدنية بالمقارنة مع الزمن اللازم للحصول على التدريب والخبرة، لا سيما في الأعمال التي تتطلب وقتاً في اكتساب المهارات اللازمة لإتقان العمل. ويلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر استقراراً من بين الأنشطة الاقتصادية حيث تقدر فترة الثبات بحوالي 4.25 سنة (51 شهراً)، في حين أن أقل القطاعات الاقتصادية ثباتاً هو قطاع الزراعة، حيث أن الزراعة لا زالت في الأراضي الفلسطينية تعتمد في غالبيتها على الموسمية والزراعة البعلية في عملية الإنتاج، ولم يتطور هذا القطاع بحيث يكون نشاطاً اقتصادياً يحمل سمة الاستمرارية والجذب للأيدي العاملة على مدار العام. (الجدول 8).

من ناحية أخرى، وعلى صعيد الثبات في العمل على مستوى المجموعات المهنية الرئيسية وفقاً للتصنيف الدولي للمهن، فإن الفنيين المتخصصين والكتبة هم أكثر الفئات ثباتاً في عملهم (56 شهراً)، تليهم في ذلك فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا

بواقع 50 شهراً. كما قدر معدل الثبات في العمل في المهن الأولية بحوالي 17 شهراً مقابل شهر واحد للعمال المهرة في الزراعة.(الجدول 9).

يعتبر المعدل العام للثبات في العمل متدن في الأراضي الفلسطينية، وذلك لعدة أسباب قد يكون أهمها أن تشكل السلطة الوطنية وبناء المؤسسات الفلسطينية منذ العام 1994 وبالتدرج أتاح فرص عمل جديدة ومراكز جذب دفعت الكثيرين لتغيير مواقع عملهم سواء داخل القطاع العام نفسه أو الانتقال من وإلى القطاع الخاص. هذا بالطبع بالإضافة إلى أن العمالة في إسرائيل تتسم بأنها عمالة ليست ذات طابع طويل المدى، حيث أن العامل الذي يمنع من الذهاب لموقع عمله بسبب الإغلاق يضطر للبحث عن عمل جديد بعد رفع الطوق العسكري لبيدأ جولة جديدة في البحث عن عمل جديد وفقاً للفرص المتاحة، وليس العودة إلى موقع العمل السابق الذي كان يعمل فيه قبل فرض الطوق العسكري.

الفصل الثالث

3- الحراك في سوق العمل الفلسطيني

1-3 تمهيد

عرض الفصل السابق المؤشرات الأساسية لسوق العمل الفلسطيني، حيث أبرزت المؤشرات أن فترة ثبات العاملين متباينة على صعيد فئات المهنة الرئيسية والنشاط الاقتصادي الرئيسي. ومن أجل تطوير قطاعات العمل عموماً، هناك حاجة لتراكم الخبرة على مستوى المهنة والنشاط الاقتصادي.

سنحاول فيما يلي دراسة التحرك أو الدينامية (Dynamic) في سوق العمل الفلسطيني من خلال التعرض لعدد من دورات برنامج مسح القوى العاملة والقيام بدراسة تتبعية للأفراد الذين يتم استقصاؤهم خلال المسح لمعرفة التغيرات التي تطرأ على علاقة الفرد بسوق العمل. وسوف يتركز البحث على دراسة مصفوفة التحرك (Transition Matrix) بين دورتين متعاقبتين من دورات المسح، حيث تمثل صفوف المصفوفة دورة المسح الحالية وتعرض أعمدتها دورة المسح التي سبقت الدورة الحالية. وبالتالي فإن كل مدخلة من مدخلات المصفوفة يعبر عن نسبة الأفراد الذين صنفوا في دورة المسح السابقة ضمن مركبة من مركبات القوى العاملة والذين صنفوا ضمن مركبة معينة في الدورة الحالية.

بالطبع فإن مصفوفة التغير تركز على الأفراد الذين يتم استقصاؤهم في دورتين متعاقبتين (حوالي 83% من مجمل عينة المسح)، وتستثني الأفراد الذين يتم استقصاؤهم لأول مرة، والأفراد الذين خرجوا من دورة المسح.

سوف يتركز البحث في موضوع التحرك في سوق العمل على مستويين:
1. لتحرك على مستوى القوة البشرية (داخل-خارج القوى العاملة).

2. التحرك على مستوى القوى العاملة (عمالة - بطالة).

وسوف نحاول بحث طبيعة الفئات المتحركة من مركبة إلى مركبة أخرى ضمن المستويات أعلاه، لإبراز الخصائص الأساسية لفئات القوى البشرية التي تتحرك باتجاهات محددة، حيث سيتم التركيز على النشاط الاقتصادي لمعرفة درجة التحرك والثبات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

2-3 الحراك الإجمالي على صعيد القوى البشرية

تحاول الدراسة في هذا البند بحث التغيرات التي تطرأ على علاقة الأفراد المرشحين للمساهمة في سوق العمل (القوة البشرية) بقوة العمل عبر الفترات الزمنية المتعاقبة. بالطبع فإن البحث سوف يتركز على الأفراد الذين يتم استقصاؤهم في دورتين متعاقبتين لبناء مصفوفة التغير الذي يطرأ على الفرد من حيث كونه داخل القوى العاملة أو خارجها ومن حيث التغير الذي يطرأ على علاقته بالعمل في الدورة اللاحقة من المسح.

تشير نتائج مسح القوى العاملة إلى أن المعدل العام للتغير في العلاقة الإجمالية بسوق العمل (التغير من نشيطين اقتصادياً إلى غير نشيطين وبالعكس) للأفراد من فئة 15 سنة فأكثر بين دورتين متعاقبتين من دورات المسح (فصلين متعاقبين في السنة) يبلغ 10.3%، أي أنه من بين كل 10 أفراد ضمن القوة البشرية هناك شخص واحد تتغير علاقته بالقوى العاملة دخولاً أو خروجاً بين الدورة والأخرى.

ويشير التوزيع النسبي للأفراد من فئة 15 سنة فأكثر، حسب التغير في العلاقة بقوة العمل، إلى أن 5.0% منهم تتغير حالتهم بين دورة وأخرى من نشيطين اقتصادياً إلى غير نشيطين اقتصادياً، وتتغير علاقة 5.3% منهم من غير نشيطين إلى نشيطين اقتصادياً، بينما يثبت 53.9% منهم خارج القوى العاملة ويثبت 35.8% منهم داخل القوى العاملة.

التوزيع النسبي (%) للتغير في العلاقة بقوة العمل بين دورتين متعاقبتين

الدورة الحالية			الدورة السابقة
المجموع	خارج	داخل	
40.8	5.0	35.8	داخل
59.2	53.9	5.3	خارج
100.0	58.9	41.1	المجموع

المصدر: حساب مباشر من البيانات الخام لدورات مسح القوى العاملة خلال الفترة 1995-1998.

من داخل القوى العاملة إلى خارجها قد تراوح بين 3.7% و 6.1%، وهذه النسب مرتبطة بظروف سوق العمل في كل فترة من الفترات التي تم فيها حساب نسبة المشاركة في القوى العاملة. لا تشمل البيانات أعلاه، طبعاً، على الداخلين الجدد للقوى العاملة والذين يصبحون مرشحين للمشاركة في سوق العمل لبلوغهم سن العمل في الدورة التي يتم خلالها جمع البيانات، حيث يتم التركيز هنا على التغير في وضع الأفراد الذين تم استقصاءهم في دورتين متعاقبتين لبيان التغيرات التي طرأت على وضعهم من حيث العلاقة بسوق العمل.

التوزيع النسبي (%) للتغير في العلاقة بقوة العمل

بين دورتين متعاقبتين

علاقة التغير بالقوى العاملة				الدورة (الفترة الزمنية)
المجموع	ثبات	خروج	دخول	
100	87.9	6.1	6.0	الربع الثالث 1996
100	89.9	5.7	5.1	الربع الرابع 1996
100	90.3	4.8	4.9	الربع الأول 1997
100	89.5	4.0	6.5	الربع الثاني 1997
100	88.4	5.9	5.7	الربع الثالث 1997
100	88.9	5.5	5.6	الربع الأول 1998
100	91.5	3.7	4.8	الربع الثاني 1998
100	91.0	4.5	4.5	الربع الثالث 1998
100	90.1	4.7	5.2	الربع الرابع 1998
100	89.4	5.3	5.3	المعدل العام

المصدر: حساب مباشر من البيانات الخام لدورات مسح القوى العاملة خلال الفترة 1995-1998.

3-3 الحراك داخل القوى العاملة

أما على صعيد دينامية الحركة والتنقل ما بين مركبات القوى العاملة (من عمالة إلى بطالة وبالعكس)، أي ضمن فئة النشيطين اقتصادياً، فإن نتائج مسح القوى العاملة تفيد بأن النسبة الإجمالية للثابتين في مواقعهم عبر الدورات المتعاقبة للمسح خلال الفترة 1995-1998 بلغت حوالي 82.1%، بينما بلغت النسبة الإجمالية للذين تحولت حالتهم من عمالة إلى بطالة 7.8%، مقابل 10.1% تغيرت حالتهم العملية من عاطلين عن العمل إلى عاملين. ويلاحظ أن نسبة الذين تتغير حالتهم من دورة إلى أخرى تتناقص عبر الزمن، بينما تتزايد نسبة الثابتين في مواقعهم. ولعل اتجاه تناقص نسبة المتحركين تعكس التوجه نحو الاستقرار النسبي في حالة التوظيف التي شهدتها مرحلة تأسيس وزارات ودوائر السلطة الوطنية ومؤسساتها المختلفة.

من ناحية أخرى، تبين النتائج أن مدى التغير من عمالة إلى بطالة يتراوح بين 5.4% و 11.3%، في حين يتراوح مدى التغير من بطالة إلى عمالة بين 6.2% و 15%.

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك قد يرتبط بعوامل خارجية تؤثر على التركيب الداخلي للقوى العاملة حسب المركبات الأساسية، بما في ذلك العرض من العمالة والطلب عليها، بالإضافة إلى الصدمات القوية (labor shock) التي يتعرض لها سوق العمل نتيجة للإغلاق العسكري الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية والذي يمنع بموجبه العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في العرض من القوى العاملة في السوق المحلية، كما حدث في الربع الثالث من العام 1996، حيث شهد الربع الثاني إغلاقاً شاملاً ولفترة طويلة مما أدى إلى زيادة نسبة الذين تحولت حالتهم العملية من بطالة إلى عمالة خلال الربع الثالث من العام نفسه لتصل 15.0%

التوزيع النسبي (%) للتغير في العلاقة داخل القوى العاملة

بين دورتين متعاقبتين

التغير ما بين الدورة السابقة والدورة الحالية
--

المجموع	ثبات في الفئة نفسها	من بطالة إلى عمالة	من عمالة إلى بطالة	الدورة (الربع)
100	76.7	15.0	8.3	الربع الثالث 1996
100	80.6	11.3	8.1	الربع الرابع 1996
100	80.9	10.0	9.1	الربع الأول 1997
100	81.3	10.1	8.6	الربع الثاني 1997
100	79.8	8.9	11.3	الربع الثالث 1997
100	80.7	13.1	6.2	الربع الأول 1998
100	85.9	8.2	5.9	الربع الثاني 1998
100	86.7	6.2	7.1	الربع الثالث 1998
100	86.4	8.2	5.4	الربع الرابع 1998
100	82.1	10.1	7.8	المعدل العام

المصدر: حساب مباشر من البيانات الخام لدورات مسح القوى العاملة خلال الفترة 1995-1998.

3-4 السمات الأساسية للمتحررين في السوق

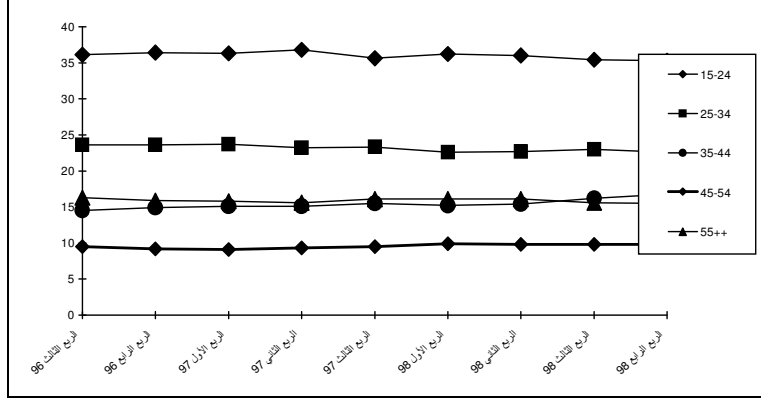
لدراسة السمات الأساسية للأفراد المتحررين داخل المركبات الأساسية لسوق العمل، نعرض فيما يلي بعض الخصائص حسب فئات التحرك بين المركبات المختلفة، حيث تبين نتائج مسح القوى العاملة أن المعدل العام للأفراد الذين لا يتحركون أو لا تتغير علاقتهم بقوة العمل ما بين دورة وأخرى تبلغ 89.4%، حيث يتوزع هؤلاء حسب فئات العمر بواقع 36.0% ينتمون للفئة العمرية 15-24 سنة، مقابل 23.1% ضمن الفئة العمرية 25-34، بينما تبلغ نسبة الأفراد الثابتين في علاقتهم بقوة العمل 15.4% للفئة العمرية 25-44 سنة مقابل 9.5% للفئة 45-54 وحوالي 15.9% للأفراد 55 سنة فأكثر.

ويلاحظ أن هناك ثباتاً عاماً عبر دورات المسح المتعاقبة (فصول السنة) للأفراد الذين لا تتغير علاقتهم بقوة العمل. وتطبق سمة الثبات على كل من العمالة والبطالة والأفراد خارج القوى العاملة. كما يلاحظ ارتفاع نسبة الثبات للأفراد الأكبر سناً، حيث تزداد نسبة الثابتين في مواقعهم للأفراد أكبر من 54 عاماً وهذه النتيجة متوقعة حيث تقل حركة الفرد ودوافعه نحو التغيير كلما تقدم في السن.

أما على صعيد السمات الأساسية للثابتين ضمن فئة العمالة، أي الذين صنّفوا كعاملين في دورة ما وتم تصنيفهم في الفئة ذاتها في الدورة التالية، فإنهم يتوزعون حسب النشاط الاقتصادي في الدورة السابقة بواقع 30.5% في قطاع الخدمات ثم 19.3% في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، و17.5% في قطاع البناء والتشييد، و16.9% في قطاع الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر، بينما تصل نسبة الثابتين في عملهم حوالي 10.7% في قطاع الزراعة.

التوزيع النسبي (%) للثابتين في علاقتهم بقوة العمل

حسب الدورة والعمر: 1995-1998



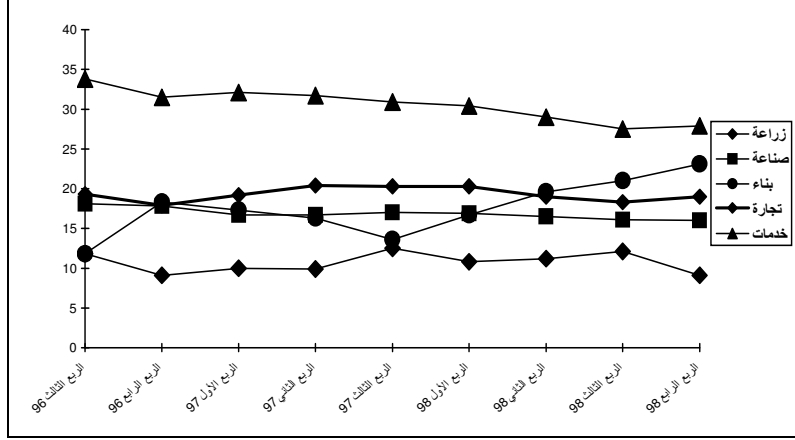
ويلاحظ من الإحصاءات المتوفرة أن هناك تأرجحاً ما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة في ثبات العاملين فيها بين الدورات المتعاقبة، حيث تأرجح مدى الحراك في قطاع الزراعة على سبيل المثال ما بين 9.1% و12.5%، في حين تأرجح مدى الثبات في قطاع البناء والتشييد ما بين 11.8% في الربع الثالث من العام 1996 ليصل إلى 23.1% في الربع الرابع من عام 1998.

ويشار هنا إلى أن درجة التأرجح أو التنقل بين الأنشطة المختلفة ما بين الفترة الزمنية والأخرى مرتبطة أيضاً بعوامل خارجية تؤثر في التركيب الداخلي للعاملين، حيث أن العرض والطلب والتذبذب فيهما نتيجة الإغلاق العسكري الذي تفرضه إسرائيل يؤدي إلى اختلال في نسبة الثابتين في مواقعهم، سواء بالنسبة للأفراد العاملين في إسرائيل أو لأولئك العاملين في السوق المحلي.

ويؤدي الإغلاق العسكري كذلك إلى ارتفاع حاد في نسبة طالبي العمل محلياً، مما يؤدي إلى ازدياد كبير في العرض من القوى العاملة محلياً دون مصاحبة ذلك بازدياد مماثل في الطلب عليها، مما يؤثر في العمالة داخل السوق المحلية أيضاً.

التوزيع النسبي (%) للثابتين في فئة العمالة حسب الدورة والنشاط الاقتصادي: 1995-

1998



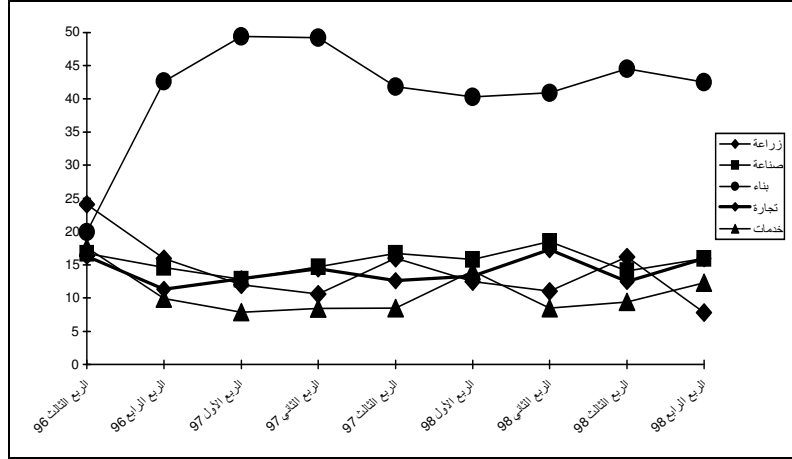
من ناحية أخرى وعلى صعيد الأفراد الذين يتغير وضعهم من العمالة إلى البطالة، أي الأفراد الذين يفقدون أعمالهم ولا يزالون مستعدين للعمل ويبحثون عنه بين الدورة والأخرى، فإن نتائج المسح تشير إلى أن 41.2% منهم كان نشاطهم الاقتصادي السابق في قطاع البناء والتشييد، وأن 15.5% منهم كانوا نشيطين في قطاع الصناعة التحويلية والمحاجر والتعدين، و 14.1% منهم كانوا نشيطين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، و 14.0% منهم في قطاع الزراعة والصيد والحراج، و 4.4% منهم في قطاع النقل والاتصالات، و 10.7% منهم في قطاع الخدمات والأنشطة الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع البناء والتشييد هو من أقل القطاعات الاقتصادية تنظيماً من حيث سوق العمل، حيث أن هناك نسبة عالية من العمال في هذا القطاع يعملون على أساس المياومة وبدون عقود عمل ويتنقلون بشكل كبير ما بين ورشة بناء وأخرى، ويؤكد ذلك أن نسبة القطاع غير المنظم يبلغ حوالي 67.5% من مجمل قطاع البناء والتشييد. كما أن نسبة عالية من العاملين في إسرائيل يعملون في قطاع البناء ويؤدي الإغلاق في الغالب إلى فقدانهم أعمالهم بين الدورة والأخرى.

ويتركز عدم التنظيم في قطاع البناء في أنشطة تشطيب المباني حيث أنها تتم في الغالب على أساس مجموعات عمالية عائلية، أي أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، أو من خلال العمل لدى أرباب عمل لا تتوفر في أعمالهم ظروف العمل المعيارية من حيث عقود

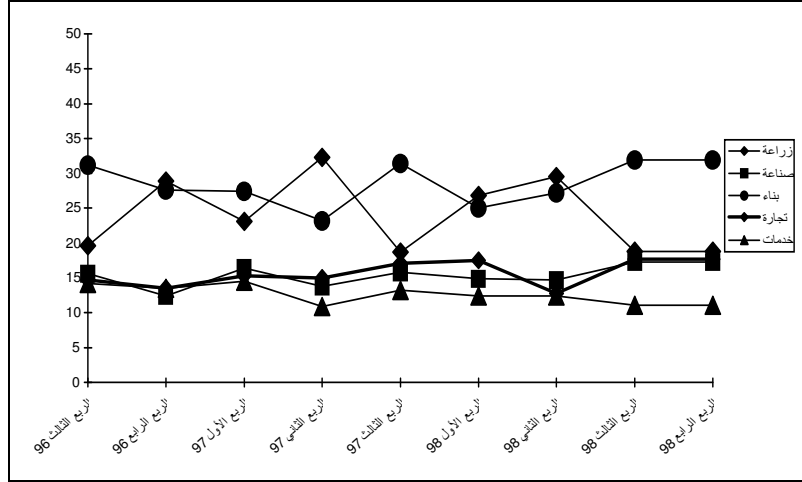
العمل أو التنظيم الإداري في العمل، وغالباً ما يتم تشغيل العاملين لدى أرباب العمل هؤلاء على أساس عائلي أو اجتماعي.

التوزيع النسبي (%) للأفراد الذين فقدوا أعمالهم حسب الدورة والنشاط الاقتصادي السابق:
1998-1995



من ناحية أخرى وعلى صعيد الداخلين للعمالة من بين الذين صنفوا في الدورة السابقة كعاطلين عن العمل أو خارج القوى العاملة، أي الأفراد الذين وجدوا عملاً جديداً أو تم استيعابهم ضمن سوق العمل، فإن النتائج تفيد بأن 27.8% منهم يعملون في قطاع البناء والتشييد، و25.7% منهم في قطاع الزراعة، بينما يستوعب قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 15.4% منهم، مقابل 14.7% في قطاع المحاجر والتعدين والصناعة التحويلية.

التوزيع النسبي (%) للأفراد الذين وجدوا عملاً جديداً حسب الدورة والنشاط الاقتصادي
الحالي: 1995-1998



توضح البيانات أعلاه مجموعة من السمات التي ترتبط بالحراك للقوة البشرية على صعيد العلاقة بقوة العمل والنشاط الاقتصادي تحديداً، وهذه السمات تساهم في توفير فهم أوضح لدينامية هذه القطاعات.

ويتضح من الجدول أعلاه بأن المعدل العام لثبات العاملين في نفس فئة العمالة عبر دورات المسح المختلفة يقدر بحوالي 67%، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 45% في قطاع الزراعة وحوالي 83% في قطاع الخدمات والأنشطة الأخرى، وهذا يعني أن قطاع الزراعة هو الأكثر حراكاً حيث أن أكثر من نصف العاملين في هذا القطاع لا يحافظون على عملهم عبر الدورات المتعاقبة، ولعل ذلك يرتبط بالموسمية في القطاع الزراعي إضافة إلى أن نسبة عالية من العاملين في الزراعة يعملون في قطاع زراعي غير منظم مما يسهل شروط الدخول في هذا النشاط والخروج منه. كما أن ذلك يشير إلى امتصاص هذا القطاع لعدد كبير من العرض من القوى العاملة أثناء فترات الإغلاق (الأنسكو، 1997).

المعدلات العددية للثبات والتحرك في سوق العمل حسب

نوع الحركة والنشاط الاقتصادي (بالآلاف)⁷

المجموع	نوع الحركة				النشاط الاقتصادي
	من عمالة إلى خارج القوى العاملة	من بطالة أو خارج القوى العاملة إلى عمالة	من عمالة إلى بطالة	ثابتين في فئة العمالة	
94	20	26	6	42	الزراعة
95	8	15	6	66	الصناعة
119	7	28	16	68	البناء والتشييد
106	9	16	6	75	التجارة
27	1	4	2	20	النقل
142	7	13	4	118	الخدمات والفروع الأخرى
583	52	102	40	389	المجموع

المصدر: حساب مباشر من البيانات الخام لمسح القوى العاملة للدورات التي تم تنفيذها خلال الفترة 1995-1998

من ناحية أخرى، فإن أكثر القطاعات استقراراً هو قطاع الخدمات من حيث محافظة العاملين في هذا النشاط على سمة العمالة نفسها عبر الزمن. ولعل ذلك مرتبط بطبيعة الأنشطة في هذا القطاع، حيث تتطلب هذه الأنشطة درجة عالية من التنظيم مثل قطاع البنوك والتأمين والتعليم والصحة وغير ذلك من الأنشطة، إضافة إلى كون معظم الوظائف في القطاع العام تدرج ضمن أنشطة الخدمات، وهذه الوظائف تتسم بالثبات عبر الزمن. ويؤكد ما ورد في الفصل الثاني هذه الحقائق، حيث أشارت النتائج إلى أن معدل

⁷ تشمل البيانات الواردة في هذا الجدول جميع العاملين في الدورة الحالية، والمتعطلين عن العمل في الدورة السابقة والذين وجدوا عملاً خلال الدورة الحالية، والذين صنفوا في الدورة السابقة خارج القوى العاملة ووجدوا عملاً خلال الدورة الحالية بالإضافة إلى الذين هم خارج القوى العاملة في هذه الدورة وكانوا عاملين خلال دورة المسح السابقة.

الثبات للعاملين في قطاع الزراعة كان أقل معدلات الثبات مقارنة بباقي الأنشطة، حيث بلغ أقل من نصف سنة، في حين كان معدل الثبات في قطاع الخدمات والأنشطة الأخرى أكثر من أربع سنوات.

أما على صعيد الحراك على مستوى النشاط الاقتصادي، فيلاحظ بأن 55% من المتعاملين⁸ مع النشاط الزراعي يتحركون فيه، حيث يوفر هذا النشاط فرص عمل إضافية استجابة للعرض من القوى العاملة عند حدوث صدمات في سوق العمل، حيث يصل حجم هذه الفرص حوالي 28% من مجموع المتعاملين مع هذا القطاع. من ناحية أخرى يغادر هذا القطاع حوالي 27% من المتعاملين مع هذا النشاط إلى البطالة أو خارج القوى العاملة. ويلاحظ بأن حجم العمالة الإجمالي في هذا القطاع لا يتغير تغيراً كبيراً بالمعدل العام، حيث لا يوجد فرق كبير بين الداخلين للنشاط والخارجين منه عبر الزمن.

وتجدر الملاحظة بأن الحراك في القطاع الزراعي يعبر عن حركة أفراد أكثر منها حركة هيكلية في القطاع (نشوء أو اندثار منشآت)، ويؤكد ذلك أن نسبة عالية من العاملين في هذا القطاع مصنّفين كأعضاء أسرة بدون أجر، حيث وصلت هذه النسبة في العام 1997 حوالي 36%، بواقع 15% للذكور مقابل 80% للإناث، وغالباً ما يكون عمل النساء في القطاع الزراعي خارج المنشآت⁹.

أما بالنسبة لقطاعي الصناعة والتجارة فإن السمة العامة هي الثبات أو قلة الحراك ولعل ذلك يرتبط بطبيعة ممارسة هذا النشاط ضمن منشآت وأن حوالي ثلث هذه المنشآت فيها عامل واحد فقط (صاحب المنشأة)، وبالتالي فإن الحراك في هذه الحالة يعني اندثار المنشأة أو توقفها مؤقتاً عن النشاط. ولعل ما يؤكد استقرار قطاع الصناعة وكفاءته النسبية هو أن هذا القطاع يساهم بما يعادل 16% من إجمالي التشغيل على مستوى الأنشطة

⁸ العاملين حالياً وكانوا عاطلين عن العمل أو خارج القوى العاملة بالإضافة إلى العاطلين عن العمل حالياً أو خارج القوى العاملة وكانوا في الدورة السابقة يعملون في الزراعة

⁹ حساب مباشر من البيانات الخام لمسح القوى العاملة للعام 1997 الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الاقتصادية مقابل 17% من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

من ناحية أخرى يلاحظ أن السمة الغالبة على الحراك في قطاع البناء والتشييد هي التحرك من العمالة إلى البطالة، في الوقت الذي نسبة الداخلين إلى هذا القطاع أقل من الخارجين قياساً بالمجموع العام، ويرتبط ذلك بالعمل في إسرائيل وبالإغلاق الذي تفرضه السلطات العسكرية الإسرائيلية على تحرك العاملين بشكل عام، لا سيما وأن نسبة كبيرة منهم تعمل في قطاع الإنشاءات.

الفصل الرابع

4- إسقاطات المستقبل

1-4 منهجية الإسقاطات

تستخدم البيانات الإحصائية بشكل عام لدراسة واقع الحال حول ظاهرة معينة، بالإضافة إلى محاولة استشراف المستقبل من خلال إجراء إسقاطات أو تنبؤات مستقبلية للظاهرة بناء على افتراضات محددة. ويستخدم العديد من الأساليب الإحصائية في إجراء الإسقاطات منها تحليل الإنحدار (Regression Analysis).

1-1-4 الإسقاطات السكانية

تستخدم طريقة المكونات (Method of Components) في إجراء تقدير أعداد السكان المستقبلية في معظم الدول. وتعتمد هذه الطريقة على الافتراضات التي يتم وضعها حول الاتجاهات المستقبلية لكل عنصر من عناصر النمو السكاني، وهي: الخصوبة، والوفيات، والهجرة. لقد تم إجراء تقدير لأعداد السكان المقيمين إقامة معتادة في الأراضي الفلسطينية بالاعتماد على البيانات النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أواخر العام 1997.

لقد تم إجراء التقديرات السكانية بناء على مجموعة من الافتراضات التي تفيد بأن معدل الخصوبة سوف ينخفض إلى النصف خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2025، وأن معدل وفيات الرضع سينخفض أيضاً بنسبة 50% خلال الفترة ذاتها. كما تم افتراض عودة أعداد محدودة من النازحين واللاجئين إلى ديارهم خلال الفترة القادمة، وأنه من المتوقع عودة 50,000 خلال الفترة 1997-2000¹⁰.

¹⁰ قدر المصدر أن معدل صافي الهجرة الدولية في العام 1997 بما يعادل 1.80 وأن هذا المعدل يتزايد عبر الزمن حتى 2001 ليصل إلى 13.64 ثم يبدأ بالانخفاض ليصل في العام 2010 إلى 9.11 ثم يكون صفراً بعد ذلك. كما افترضت الإسقاطات أن معدل الخصوبة الكلية سينخفض

4-1-2 إسقاطات القوة البشرية

تم استخدام الإسقاطات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء كمرجع للتنبؤ بتطور القوة البشرية خلال الفترة 2000-2005، والتي تم اشتقاقها وفقاً للافتراضات المبينة أعلاه، وقد اعتمدت سنة 1997 كسنة أساس وتمت الإسقاطات للتركيب العمري على أساس التركيب العمري لسنة الأساس والتغيرات التي تطرأ عليه كل سنة من سنوات الإسقاط وفقاً للافتراضات الخاصة بمعدل النمو والهجرة ومعدل الوفيات الخام. وقد تم استخدام رزمة برمجية تعرف باسم "RUP" لحساب الإسقاطات السكانية وهي رزمة طورت لهذه الغاية من قبل مكتب التعداد الأمريكي.

4-1-3 إسقاطات القوى العاملة ومركباتها

لقد تم تقدير تنبؤات القوى العاملة ومركباتها الأساسية (العمالة والبطالة) على أساس الاستفادة من البيانات المتوفرة حول هذه المؤشرات، حيث تم حساب تنبؤات معدلات المشاركة على أساس تحليل الانحدار، وقد استخدمت نتائج مسح القوى العاملة في دراسة معدلات المشاركة بالقوى العاملة خلال الفترة 1995-1999 وتحديد منحني العلاقة الزمنية لشكل خط الانحدار.

لقد تم اتباع هذه الطريقة لأننا رغبنا أن يقتصر البحث في هذا الفصل على الإسقاطات المتوقعة من واقع البيانات التي تم تجميعها فعلاً من الميدان والاستناد إليها في تقدير التنبؤات المتعلقة بمعدلات المشاركة بالقوى العاملة ومعدلات البطالة. وقد تم استخدام الافتراضات التالية في اشتقاق التوقعات المستقبلية للقوى العاملة والبطالة:

1. سوف تسلك القوى العاملة خلال السنوات الخمس القادمة السلوك نفسه الذي سلكته خلال الفترة 1995-1999 من حيث التطور حسب المنطقة والجنس.
2. سوف تسلك معدلات البطالة خلال السنوات الخمس القادمة السلوك نفسه الذي سلكته

بما نسبته 50% حتى العام 2025، وأن معدل وفيات الرضع سينخفض أيضاً بنسبة 50% خلال الفترة ذاتها. كما تم افتراض عودة أعداد محدودة من النازحين واللاجئين إلى ديارهم خلال الفترة القادمة، وأنه من المتوقع عودة 50,000 شخص خلال الفترة 1997-2000 (لمزيد من التفاصيل أنظر مصدر البيانات).

- خلال الفترة 1995-1999 من حيث التطور حسب المنطقة والجنس.
3. لا يوجد تطورات استثنائية محددة لفئات عمرية معينة تؤثر بشكل جوهري في تغير المعدلات العامة للمشاركة بالقوى العاملة والبطالة خلال السنوات الخمس القادمة.
 4. سيكون تأثير التداخلات الخارجية في سوق العمل والمؤثرات الأخرى في السنوات الخمس القادمة مساوياً للتأثير الذي أحدثته في بنية سوق العمل خلال الفترة 1995-1999.

5. لن يتعرض سوق العمل خلال السنوات الخمس القادمة إلى اختلالات جوهريّة في تركيب القوى العاملة وعلاقة القوة البشرية بسوق العمل.

لقد استخدم أسلوب تحليل الانحدار في تحديد نموذج "الدالة" التي من الممكن أن تصف تطور نسبة القوى العاملة المشاركة عبر الزمن. وقد تم استخدام تحويل خطي (Linear Transformation) لتدريج السنوات 1995، 1996، .. 2005 لتمثيل التدرج الزمني للسنوات 1، 2، 3، 11، بحيث تم تمثيل عام 1995 بالسنة الأولى للزمن، 1996 بالسنة الثانية، .. وهكذا.

لقد تم اختبار مجموعة من العلاقات في تقدير منحنى العلاقة (Curve Estimation) لمعدل المشاركة بالقوى العاملة مع الزمن، حيث تم فحص عدد من نماذج العلاقات الممكنة لوصف منحنى معدل المشاركة في القوى العاملة عبر الزمن، بما في ذلك العلاقة الخطية والتربيعية، والتكعيبية، والأسية، واللوغاريتمية وغيرها. وقد تم إجراء تقدير منحنى علاقة معدل المشاركة في القوى العاملة عبر الزمن باستخدام الرزمة البرمجية للتحليل الإحصائي والمعروفة باسم "SPSS"، حيث أجري تقدير لمنحنى العلاقة بين معدل المشاركة في القوى العاملة (Y) والزمن (t) على المستويات التالية:

1. معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة في الضفة الغربية.
 2. معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في الضفة الغربية.
 3. معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة في قطاع غزة.
 4. معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في قطاع غزة.
- حيث تبين من جميع البيانات المتوفرة حول العلاقات أعلاه خلال الفترة 1995-

1998 أنه يمكن تمثيل نسبة القوى العاملة المشاركة فيها عبر الزمن بمعادلات كثيرات الحدود من الدرجة الثانية والتي تأخذ الشكل العام التالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 t^2 + \varepsilon, \quad \alpha \neq 0, \alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \varepsilon \in \mathbb{R}, t = 1, 2, 3, \dots, 11$$

وقد تم بناءً على ذلك حساب معدل المشاركة في القوى العاملة على مستوى المنطقة والجنس للفترة 2000-2005. وعليه فقد تم استخدام طريقة تحليل الانحدار بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار مساهمة كل السنوات السابقة في تحديد التنبؤ المستقبلي لمعدل المشاركة خلال السنوات القادمة. وبذلك نستطيع الاستفادة من كل المعلومات المتوفرة حول جميع السنوات.

من ناحية أخرى، فإن طريقة التنبؤات هذه لا تستثني تأثير الإغلاق العسكري والعلاقة مع سوق العمل الإسرائيلي والهجرة الخارجية والاتجاهات التنموية والمفاوضات مع الجانب الآخر وغير ذلك من المؤثرات الخارجية على سوق العمل، إنما تفترض أن تأثيرها في السنوات الخمس القادمة سيكون مساوياً لتأثيرها في السنوات الخمس الماضية. ونعتقد بأن هذا افتراض متوازن وواقعي.

وبطريقة الإسقاطات نفسها التي استخدمت مع القوى العاملة، تم إجراء إسقاطات البطالة، والعمالة، حيث قدر منحنى العلاقة مع الزمن على مستوى الذكور والإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكل منهما على حدة.

4-2 المؤشرات الأساسية للإسقاطات

تبين التقديرات السكانية بأن عدد السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية بلغ في نهاية العام 1997 حوالي 2.9 مليون نسمة، وأن معدل النمو السكاني قدر في الفترة نفسها بما يعادل 3.97%، وأن هذا المعدل سوف يتزايد بصورة مطردة حتى العام 2001 ليصل 4.95% ثم يبدأ بالانخفاض النسبي ليصل 4.52% في العام 2005.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد القوة البشرية (الأفراد 15 سنة فأكثر) فإن عدد هذه الفئة من السكان بلغ 1.54 مليون في منتصف العام 1998، وقد بلغت نسبة الجنس لهذه الفئة (عدد الذكور لكل 100 أنثى) 100.3. ومن المتوقع أن يبلغ حجم القوة البشرية بحلول

منتصف العام 2005 حوالي 2.17 مليون نسمة أي بزيادة مقدارها 41% من عددهم للعام 1998. ويلاحظ بأن هناك تبايناً واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة في معدل نمو القوة البشرية، حيث يقدر معدل نموها خلال الفترة 1998-2005 في الضفة الغربية 38% مقابل 47% في قطاع غزة.

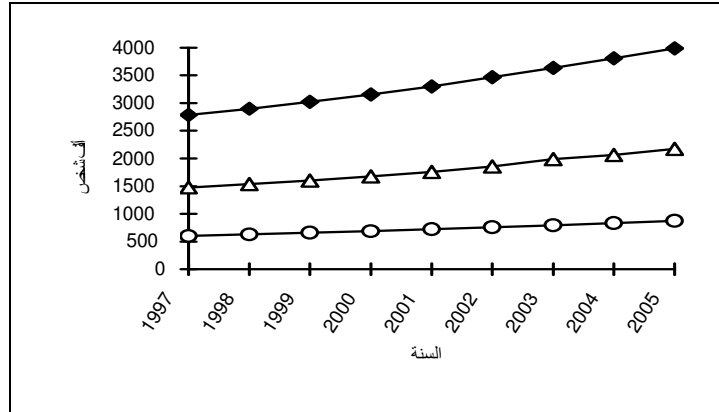
أما على صعيد مقدار النمو في القوة البشرية حسب الجنس، فإن التقديرات السكانية تشير إلى أن مقدار النمو للذكور خلال الفترة 1998-2005 يقدر بحوالي 42.2%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 39.2% في الضفة الغربية مقابل 48.1% في قطاع غزة. كما أن معدل نمو الإناث ضمن القوة البشرية بلغ حوالي 40.3% في الفترة نفسها، حيث توزعت هذه النسبة بواقع 37.2% في الضفة الغربية مقابل 45.9% في قطاع غزة¹¹.

اعتماداً على المعطيات السابقة جرى تقدير التنبؤات المتوقعة للقوى العاملة، حيث تبين النتائج بأن حجم القوى العاملة سوف يزداد خلال الفترة 2000-2005 بمقدار 185 ألف شخص أي ما يعادل 27% من القوى العاملة في العام 2000 مقابل 30% للقوة البشرية خلال الفترة نفسها. وهذا يعني أن الزيادة في العنصر البشري خلال الفترة المذكورة أعلى بمقدار 3% من الزيادة في العنصر المشارك في عملية الإنتاج. من ناحية أخرى فإن الزيادة في القوى العاملة تتوزع حسب الجنس بواقع 24.3% للذكور مقابل 41.8% للإناث. (الجدولان 9، 10).

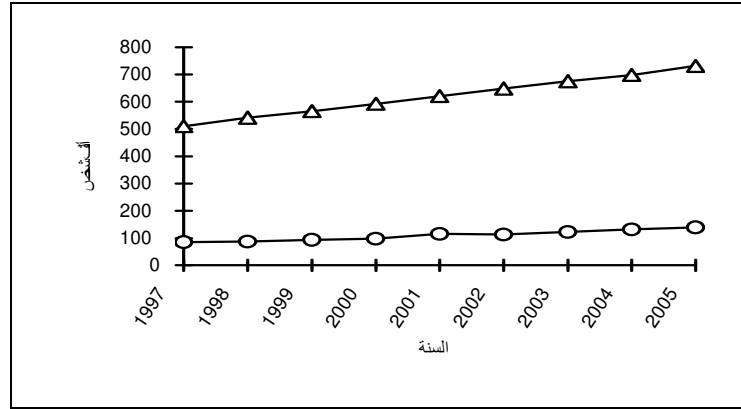
توقعات أعداد السكان والقوة البشرية والقوى

العامة : 1997-2005

¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. الإسقاطات السكانية. بيانات غير منشورة.

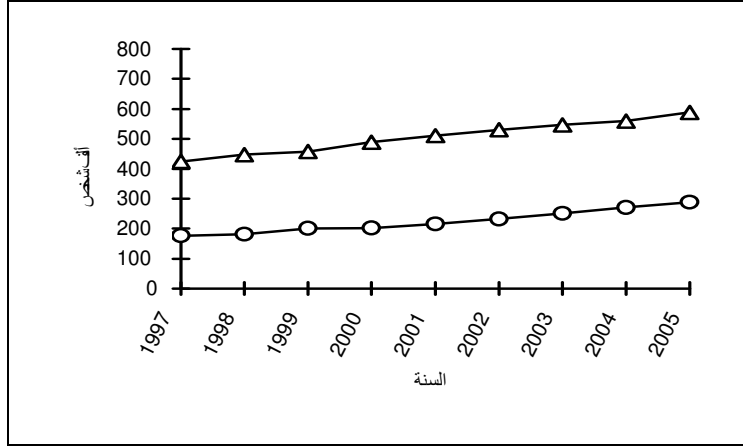


توقعات القوى العاملة حسب الجنس : 1997-2005



تبين الزيادة في حجم القوى العاملة حسب الجنس أن هناك تطوراً ملحوظاً سوف يتم خلال السنوات الخمس القادمة في مشاركة الإناث في القوى العاملة. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك قد يكون ناتجاً عن أن مشاركة الإناث أصلاً متدنية وأن نسبة الزيادة في مشاركة النساء والتي قدرت بحوالي 41.8% لا تدل على تحول جوهري في تركيب القوى العاملة، حيث أن الإناث سيشكلن في العام 2000 ما نسبته 14.2% من مجموع القوى العاملة، وأن هذه النسبة سوف ترتفع لتصل 15.9% في العام 2005، وأن مجمل الزيادة في عدد النساء المشاركات في القوى العاملة خلال الفترة 2005-2000 تقدر بحوالي 41 ألف مشاركة إضافية في القوى العاملة، حيث أن العدد المقدر للعام 2000 للنساء المشاركات يبلغ 98 ألفاً، بينما من المتوقع أن يزداد هذا العدد ليصل 139 ألف مشاركة في العام 2005 مقابل 737 ألفاً للذكور، حيث يبلغ العدد المطلق للزيادة في عدد الذكور المشاركين في القوى العاملة خلال الفترة المذكورة حوالي 144 ألف شخص.

توقعات القوى العاملة حسب المنطقة : 1997-2005

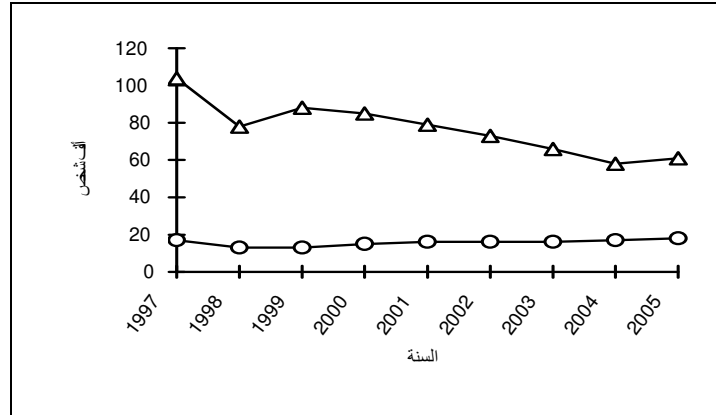


أما على صعيد تطور القوى العاملة حسب المنطقة، فإن تنبؤات القوى العاملة تفيد بأن مجمل القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية في العام 2005 تقدر بحوالي 588 ألفاً مقابل 288 ألفاً في قطاع غزة، وبذلك فإن مجمل القوى العاملة في قطاع غزة سوف تشكل في العام 2005 ما نسبته 33% من مجمل القوى العاملة الفلسطينية، أي بزيادة قدرها 4% عن النسبة عام 2000 والتي تقدر بحوالي 29%. من ناحية أخرى، تقدر نسبة النمو في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة المذكورة بحوالي 20%، مقابل 43% في قطاع غزة، وهذا التزايد المتوقع في نسبة النمو في القوى العاملة في قطاع غزة قد يكون ناتجاً عن أن نسبة المشاركة الحالية في القوى العاملة في قطاع غزة تشكل حوالي 80% من معدل المشاركة في الضفة الغربية. كما أن الزيادة في العدد المطلق للقوى العاملة المشاركة في قطاع غزة تقدر بحوالي 86 ألفاً مقابل 99 ألفاً في الضفة الغربية.

3-4-3 تنبؤات البطالة

لقد تم اشتقاق تنبؤات البطالة بالطريقة نفسها التي اشتقت بها تنبؤات القوى العاملة، حيث تم تقدير معدلات البطالة حسب المنطقة والجنس خلال الفترة 2000-2005 من واقع البطالة خلال الفترة 1995-1999 من نتائج مسح القوى العاملة.

توقعات البطالة حسب الجنس : 1997-2005



وتشير الإسقاطات المتعلقة بالبطالة إلى أن مجموع العاطلين عن العمل سوف يبلغ في العام 2005 حوالي 79 ألف شخص، إذا استمر التناقص الحالي في نسبة البطالة وفقاً للمعطيات الراهنة للفترة 1995-1999. وتشير الإسقاطات أيضاً إلى أن معدل البطالة بحلول العام 2005 سيبلغ 9%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 8.4% للذكور مقابل 12.2% للإناث. كما يتضح من النتائج بأن نسبة البطالة سوف تنخفض خلال الفترة 2000-2005 بما يعادل 27% من قيمتها في العام 2000 للذكور مقابل ارتفاع مقداره 13% في نسبة البطالة للإناث، بحيث يكون هناك 17 ألف عاطلة عن العمل مقابل 62 ألف عاطل عن العمل من الذكور. (الجدول 10)

ويلاحظ من تنبؤات المركبات الأساسية للقوى العاملة، بأن مسار التنبؤ هو مسار متفائل حيث ستخفيض البطالة حسب هذا التنبؤ لتصل 14.5% في العام 2000 وتستمر بالانخفاض تدريجياً عبر الزمن. إلا أن ذلك يعني من ناحية أخرى، ونظراً للنمو في معدل المشاركة بالقوى العاملة ونمو القوة البشرية، أن عدد العاطلين عن العمل في العام 2000 سيبلغ 100 ألف عاطل عن العمل مقارنة بـ 91 ألفاً في العام 1998، علماً بأن الواقع الفلسطيني لا يشجع على البطالة، حيث لا تدفع الحكومة للمتطلين عن العمل أية تعويضات.

أما على صعيد المشاركة النسوية، فإن التنبؤات أعلاه تشير إلى أن الاتجاه العام لمشاركة المرأة سوف يبقى خلال فترة التنبؤ متجهاً نحو الزيادة، حيث يقدر معدل نمو مشاركة المرأة خلال الفترة 2000-2005 بما يعادل 42% من حجم المشاركة في العام 2000، إلا أنه، وبعد هذه الزيادة، من المتوقع أن تشكل النساء ما نسبته 15.9% من مجموع القوى العاملة.

الفصل الخامس

5- الطاقة الاستيعابية لسوق العمل المحلية

1-5 تمهيد

يبين العرض في الفصول السابقة بأن هناك ارتفاعاً في نسبة البطالة وأن هناك حاجة مستمرة لخلق فرص عمل جديدة، كما أن تنبؤات القوى العاملة تشير إلى ازدياد مستمر في العرض من القوى العاملة. من ناحية أخرى، فإن المنتبغ لأوضاع سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة 1995-1998 يلاحظ أن هذا السوق قد تعرض عدة مرات لإغلاق عسكري جزئي أو شامل في فترات مختلفة مما أدى إلى عودة آلاف العاملين إلى السوق المحلية بصورة مفاجئة. لذلك فإن أحد الأسئلة المهمة التي تواجه الباحثين والدارسين للاقتصاد الفلسطيني والقوى العاملة، يتعلّق بمقدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة المتنامية.

ويبرز السؤال بصورة أكثر تفصيلية عند دراسة ظاهرة البطالة، حول إمكانية تخفيض نسبة البطالة إلى حد معين أو نسبة معينة، وحول قدرة سوق العمل على توفير فرص العمل الضرورية لذلك. كما يبرز سؤال حول القطاعات الاقتصادية التي يتوجب توزيع فرص العمل المطلوبة عليها (التوزيع حسب النشاط الاقتصادي).

تمثل المعالجة التي سترد في هذا الفصل محاولة أولية للتعرف على السلوك العام لمقدرة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على استيعاب فرص عمل إضافية، ونظراً لأن القضايا المطروحة هنا ليست معزولة عن الاقتصاد الكلي والأداء الاقتصادي بشكل عام، فإنه من أجل دراسة هذا الموضوع بصورة تفصيلية لا بد من دراسة واقع التضخم وعلاقة ذلك بالبطالة، بالإضافة إلى دراسة مستوى التنظيم في سوق العمل ودراسة حجم القطاع غير المنظم الذي يقوم أساساً على قيام الأفراد والجماعات بخلق فرص عمل بطريقة ذاتية بعد عجز سوق العمل المنظم على عرض فرص العمل المناسبة لهم. كما يتطلب الأمر دراسة مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة والقطاعات الخدمية، بالإضافة إلى

القطاع العام وواقع التخصص ومقدرة القطاع الخاص على منافسة القطاع العام من حيث العرض من فرص العمل.

سنحاول التركيز هنا على بحث تركيب القوى العاملة ودراسة سلوكها على المستوى الإجمالي دون التطرق للتفاصيل أعلاه، إذ أنها تحتاج لدراسات مفصلة أوسع مما خصصت له هذه الدراسة. وسنعرض سلوك القوى العاملة في الحالات التي تعرض فيها سوق العمل المحلي إلى صدمات حادة من حيث العرض من القوى العاملة (Labor Shocks) خلال الفترة الماضية.

لقد تعرضت الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1996-1997 لفرض حصار عسكري وإغلاق شامل أو جزئي بين الفترة والأخرى، مما كان يؤدي إلى عدم قدرة العمال الفلسطينيين على الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية. لقد كان فرض الإغلاق يؤدي إلى تحول جوهري (ولو بصورة مؤقتة) في بنية وتركيب القوى العاملة، حيث يزداد العرض من العمالة بشكل كبير جداً بالمقارنة مع الطلب على الأيدي العاملة.

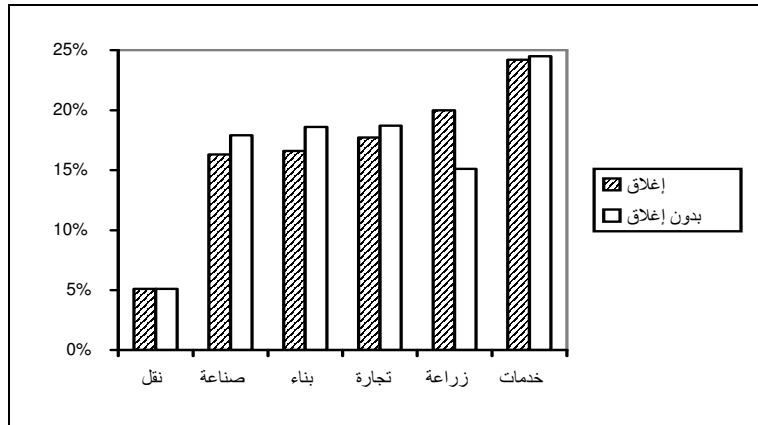
سوف نحاول في الأجزاء التالية دراسة سلوك القوى العاملة بالاستناد إلى افتراض مفاده بأن عودة الآلاف من العمال في إسرائيل بصورة مفاجئة للبحث عن فرص عمل في السوق المحلي تؤثر في توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، حيث يرتبط التغيير في نسبة العاملين في القطاع الواحد ارتباطاً إيجابياً بقدرة القطاع على استيعاب فرص عمل إضافية، بغض النظر فيما إذا كانت هذه الفرص في القطاع المنظم أم غير المنظم. بمعنى آخر فإن مقدرة القطاع على استيعاب فرص عمل جديدة تعبر عن مرونة القطاع في التوسع في مجال الاستجابة للعرض من القوى العاملة.

2-5 التغيير في توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي

تبين نتائج مسح القوى العاملة التغييرات في التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال فترات الإغلاق العسكري، حيث تشير النتائج إلى أن معدل نسبة العمالة الزراعية يتراوح في الضفة الغربية خلال فترة الإغلاق ما بين 15.1% و 24.4%،

بينما يتراوح هذا المعدل خلال الفترات التي يستطيع العمال بها الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل ما بين 14.0% و 17.1%، ويتضح أن قطاع الزراعة من القطاعات التي تستوعب عمالة إضافية خلال فترة الإغلاق. وتشير النتائج إلى أن هناك توجهاً عاماً بتزايد نسبة العمالة في الزراعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تعتمد نسبة الزيادة على درجة الإغلاق والموسم الزراعي.

توزيع العاملين في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق: 1996-1997



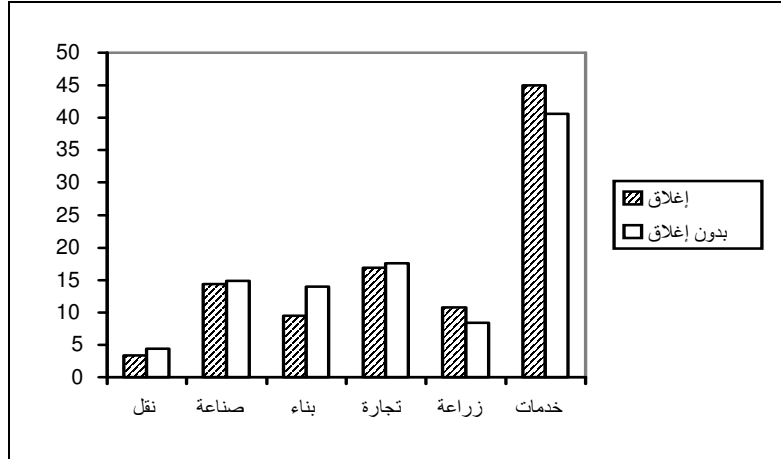
من ناحية أخرى، يلاحظ بأن هناك نقصاً في نسبة العاملين في الصناعة والمحاجر بشكل عام خلال فترة الإغلاق مما يعني عدم استيعاب الصناعة لعمالة إضافية خلال فترة الإغلاق. كما أن هناك انخفاضاً في نسبة العمالة في قطاع الإنشاءات نظراً لأن العديد من العاملين في إسرائيل يعملون في هذا القطاع ولا توجد حركة عمرانية كبيرة في السوق المحلية لاستيعاب العائدين من إسرائيل. وتعتمد درجة الانخفاض في النسبة على النشاط في الحركة العمرانية سواء في السوق المحلية أو السوق الإسرائيلية.

هناك انخفاض في نسبة العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق خلال فترة

الإغلاق، ومن الواضح بأن درجة الانخفاض تعتمد على درجة الإغلاق (جزئي أو شامل) وعلى الفترة الزمنية (الموسمية). كما يلاحظ أن هناك عدم وضوح في سلوك العمالة تجاه استيعاب قطاع النقل والاتصالات لعمالة إضافية خلال فترات الإغلاق، حيث أن هناك تزايداً في بعض الحالات في حين هناك انخفاض في حالات أخرى. أما قطاع الخدمات فإنه يمثل قطاعاً مستوعباً للعمالة الزائدة خصوصاً في قطاع غزة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تبايناً بين الضفة الغربية وقطاع غزة في التوزيع النسبي للعمالة حسب الأنشطة الاقتصادية، كما أن هناك تبايناً في درجة تأثر كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالإغلاق العسكري، حيث أن طبيعة الحواجز المفروضة على قطاع غزة وقلة المنافذ التي تمكن العمال من الوصول إلى إسرائيل تجعل من تأثير الإغلاق على توزيع العمالة في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي أكثر منه في الضفة الغربية، حيث أن فرض طوق عسكري لا يعني بالضرورة عدم تمكن جميع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل (الجدول 13 و14 و15).

توزيع العاملين في قطاع غزة (%) حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق: 1996-1997



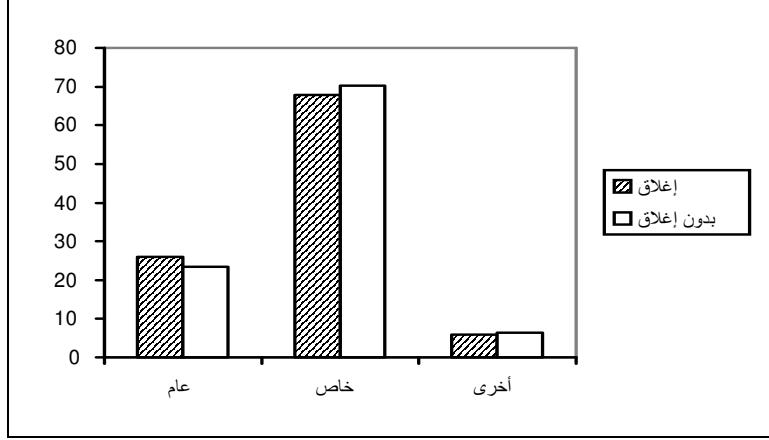
3-5 التغيير في توزيع العاملين حسب جهة التشغيل

تشير نتائج مسح القوى العاملة إلى أن نسبة العاملين في القطاع العام في قطاع غزة تبلغ حوالي ضعف تلك النسبة في الضفة الغربية، حيث تصل نسبة العمالة في القطاع العام في قطاع غزة حوالي 45% من مجموع العاملين مقابل 25% في الضفة الغربية. ويلاحظ بأن حجم القطاع العام كبير إجمالاً بالمقارنة مع بقية القطاعات، حيث شكل موظفو القطاع العام أحياناً أكثر من نصف العاملين في قطاع غزة. كما أن هناك تزايداً بشكل عام في حجم القطاع العام في الضفة الغربية في الأوضاع الاعتيادية (عدم وجود إغلاق)، حيث تراوح ما بين 27.2% في نيسان 1996 و 29.9% في كانون الثاني 1997.

من ناحية أخرى، تشير البيانات إلى أن القطاع العام يستخدم كوسيلة لاستيعاب العمالة الزائدة، لا سيما في قطاع غزة، حيث يزداد حجم القطاع العام مع وجود الإغلاق، وتتغير نسبة الزيادة في حجم القطاع العام من فترة إلى أخرى، فقد كانت الزيادة خلال إغلاق نيسان 1996 حوالي 16% مقابل 14.8% في إغلاق تشرين الثاني 1996 – كانون الأول 1997، بينما كان حجم الزيادة 2.8% خلال الإغلاق الذي حدث خلال الفترة تموز - تشرين الأول 1996. ويبدو أن سبب الزيادة في القطاع العام خلال فترات الإغلاق في قطاع غزة يعود إلى أن برامج التشغيل الطارئ¹² قد تركزت في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية.

توزيع العاملين في الضفة الغربية (%) حسب القطاع والإغلاق: 1996-1997

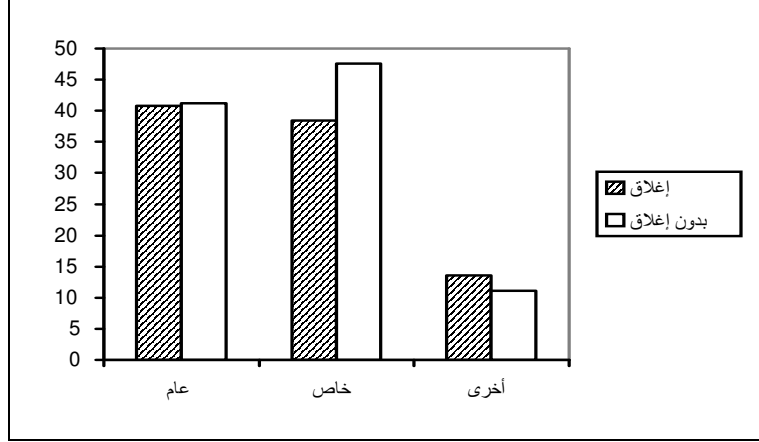
¹² برامج التشغيل الطارئ هي مجموعة من البرامج التي تم فيها توفير فرص عمل بأجور رمزية (10 دولار في اليوم تقريباً). وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة التي وصلت إلى حد كبير جداً خلال فترة الإغلاق التي حدثت في آذار 1996، حيث تم تمويل هذه البرامج من البنك الدولي وعدد من الدول المانحة.



وتشير النتائج أيضاً إلى أن القطاع الخاص لا يتأثر كثيراً بالإغلاق، لا سيما وأن معظم العاملين في إسرائيل يعملون في القطاع الخاص الإسرائيلي، وأن الكثير منهم يتوجه من العمالة في إسرائيل إلى صفوف البطالة أو القطاع غير المنظم، وقليلاً ما تجري محاولة إيجاد حلول من خلال القطاع الخاص المنظم.

ومن الملاحظ بأن القطاع الخاص لا يأخذ دوراً كبيراً في استيعاب العمالة الزائدة خلال فترات الإغلاق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولعل السبب في ذلك أن العمالة المعروضة في فترة الإغلاق هي عمالة مؤقتة وتبحث عن فرصة عمل لتغطية فترة الإغلاق في بعض الأحيان. إلا أن حجم هذا العرض يكون كبيراً ومفاجئاً للسوق المحلي ويحتاج إلى فرص عمل سريعة لامتناعه، الأمر الذي يفوق قدرة السوق المحلي على التجاوب معه بسهولة، سيما وأن السوق نفسه يتعرض لإجراءات الإغلاق نفسها.

توزيع العاملين في قطاع غزة (%) حسب القطاع والإغلاق: 1996-1997



ولذلك تلعب خصوصية الأنشطة الاقتصادية دوراً مؤثراً في تحديد قدرة النشاط على التجاوب الإيجابي مع هذا النوع من عرض العمل. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي هو من الأنشطة التي تستوعب جزءاً من العرض الإضافي من القوى العاملة، وإلى أن القطاع العام يستخدم إلى حد بعيد لامتناس العرض الزائد من العمالة خصوصاً في قطاع غزة. إلا أن هذا، في المقابل، يثير سؤالاً حول إنتاجية القطاع العام في ضوء التضخم الوظيفي الحاصل في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الخاص (الجدول 16 و17 و18).

الفصل السادس

6- متطلبات تحسين واقع سوق العمل الفلسطيني

تبين المعطيات السابقة أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من عدة عوائق ومحددات تحدّ من قدرته على استيعاب القوة البشرية المتزايدة، مما يحول دون إتاحة الفرصة لجميع أفراد القوى البشرية للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني. وتتركز المشكلة الرئيسية في هذا السوق بارتفاع نسبة البطالة بصورة حادة. وللتغلب على هذه المعضلة من الضروري العمل باتجاه توفير فرص عمل إضافية لاستيعاب العرض المتنامي من القوى العاملة.

تشير التقديرات حول واقع سوق العمل الفلسطيني وإسقاطات القوى العاملة للمستقبل إلى أن عدد فرص العمل الواجب توفيرها حتى العام 2000 قدرت بحوالي 50,000 فرصة عمل وذلك لخفض نسبة البطالة من 14.4% إلى حوالي 8% بحلول منتصف العام 2000 (أي تخفيض البطالة لتصل إلى المعدل العام للبطالة في إسرائيل). إلا أن الإغلاق الذي يفرض على الأراضي الفلسطينية بين الفترة والأخرى يؤدي إلى ازدياد الوضع سوءاً وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني، وهذا يؤثر على عدد فرص العمل الواجب توفيرها لمواجهة مشكلة البطالة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

1-6 فرص العمل الجديدة المطلوبة

يتضح من المعطيات السابقة بأن هناك نسبة عالية من البطالة في صفوف القوى العاملة، وأن على سوق العمل الفلسطيني توفير العديد من فرص العمل ليفي بالعرض من القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتوضح البيانات أنه إذا أردنا تخفيض نسبة البطالة من واقعها الحالي لتصل بحلول العام 2000 إلى 8% فإن علينا تطوير سوق العمل الفلسطيني بحيث يوفر 50000 فرص عمل إضافية للتجاوب مع تخفيض نسبة البطالة ومواجهة الزيادة الطبيعية في العرض من القوى العاملة وفقاً للإسقاطات السكانية وإسقاطات القوى العاملة الواردة في الفصل الثالث.

وبافتراض مساواة نسبة البطالة للذكور والإناث عند 8% في منتصف العام 2000، فإن على سوق العمل توفير هذه الفرص بواقع 7,500 فرصة عمل للإناث مقابل 42,500 للذكور، أي أن فرص الإناث تعادل 15% من فرص العمل المطلوب توفيرها. من ناحية أخرى تتوزع هذه الفرص بواقع 35,000 فرصة في محافظات الضفة الغربية وحوالي 15,000 فرصة أخرى في محافظات غزة (الجدول 19).

2-6 المتطلبات الاستثمارية لتوفير فرص العمل الجديدة

من أجل تقدير تكلفة فرصة العمل الواحدة في القطاع الاقتصادي الواحد تم تقدير تكلفة فرصة العمل الواحدة بحاصل قسمة رأس مال التأسيس على إجمالي عدد المشتغلين الإجمالي في القطاع، حيث تم حساب تكلفة فرصة العمل على مستوى القطاع الإجمالي وعلى مستوى الفروع الأساسية للقطاع. وقد شُكّلت البيانات التي وفرتها سلسلة المسوح الاقتصادية للعام 1997، عن أنشطة: الصناعة، التجارة الداخلية، الخدمات، الإنشاءات والنقل والتخزين والاتصالات، قاعدة البيانات لدراسة تكلفة فرصة العمل في هذه الأنشطة.

ويشار هنا إلى أن المقصود برأس مال التأسيس "Investment Cost" هو قيمة الأصول والتي تعبر عن القيمة الدفترية للأصول في نهاية العام للأنشطة الاقتصادية المشمولة في الدراسة. بالإضافة إلى تكاليف ما قبل التشغيل، وهي عبارة عن كافة

المصاريف التي تنفقها المؤسسة، قبل مباشرة العمل من قبيل تكاليف تدريب عاملين، اختبارات واستشارات، إنتاج تجريبي .. الخ، وكذلك رأس مال التشغيل " Operational Cost" والذي يشمل مخزون منتجات تامة الصنع ومخزون منتجات تحت التشغيل ومخزون مستلزمات الإنتاج (السلعية) والاحتياط النقدي وصافي التسهيلات (Account receivable – Account payable).

ونظراً لعدم توفر البيانات على هذا النحو من التفصيل فقد تم دمج بعض البنود لعدم بروزها بشكل مستقل في معاملات المؤسسات، مثل صافي التسهيلات، وتم الافتراض بأنها مغطاة في البيانات بشكل عام لاعتماد المسوح على مبدأ الاستحقاق في تسجيل المعاملات المالية. وجرى تقدير قيم بعض البنود لصعوبة فصلها عن باقي البنود في ملفات البيانات التي توفرها المسوح الاقتصادية مثل تكاليف ما قبل التشغيل بسبب دمجها ضمن بيانات الاستهلاك الوسيط.

للتوصل إلى القيمة التقديرية لتكلفة فرصة العمل على مستوى الحد الأول والثاني حسب التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية "ISIC-3". تم الاعتماد على المعادلة الاقتصادية التالية:

$$\text{تكلفة فرصة العمل} = \frac{\text{راس مال التأسيس}}{\text{عدد المشتغلين}}$$

حيث أن رأس مال التأسيس = قيمة الأصول + تكاليف ما قبل التشغيل + رأس مال التشغيل

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيمة الأصول تساوي القيمة الدفترية في نهاية العام لجميع الأصول ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة، وأن مكونات رأس مال التشغيل هي ضمن البنود المتوفرة من بيانات المسوح الاقتصادية 1997.

وفرت تقديرات الحسابات القومية لفلسطين للعام 1997 الإطار العام لعملية حساب قيمة تكلفة فرص العمل، وذلك بالاعتماد على بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية التي

نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 1997 والتي شملت مسوحاً لأنشطة: الصناعة، والإنشاءات، والتجارة الداخلية، والنقل والتخزين، والاتصالات، بالإضافة إلى أنشطة الخدمات. أما القطاع الزراعي فلم تتوفر عنه معلومات معتمدة على مسوح ميدانية، بل تم تقدير تكلفة فرصة العمل فيه بالاستناد إلى بيانات تم تقديرها لقطاع الزراعة في الأردن، حيث عولجت هذه البيانات لتتوافق مع الواقع الفلسطيني.

وبناء على ما تقدم فإن تكلفة فرصة العمل حسب القطاع الاقتصادي تكون كما هي واردة في الجدول (20)، حيث تشير النتائج إلى أن معدل تكلفة فرصة العمل الواحدة تبلغ في قطاع الصناعة 8,930 دولاراً، وفي قطاع الإنشاءات 8,520 دولاراً، وفي قطاع التجارة الداخلية حوالي 7,290 دولاراً، وفي قطاع النقل والتخزين والاتصالات حوالي 32,870 دولاراً وفي قطاع الخدمات 6,500 دولاراً. من ناحية أخرى فإن تكلفة فرصة العمل في القطاع الزراعي تقدر بحوالي 6,980 دولاراً.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم المنشأة وكذلك سنة تأسيسها من العوامل التي تؤثر على عملية تقدير تكلفة فرصة العمل، وبالنظر إلى نتائج التعداد العام للمنشآت - 1997، فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن ما يقارب 90% من حجم المنشآت تشغل أقل من 5 عاملين، فيما يشغل 80% منها عاملين اثنين أو أقل (غالباً من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة العاملين بدون أجر). يعني هذا أن الاقتصاد الفلسطيني يتشكل من وحدات صغيرة بصفة عامة وذات مساهمة متواضعة من حيث التشغيل، علماً بأن مساهمة المنشآت التي تشغل أقل من عاملين اثنين لا تتجاوز ما نسبته 30% من حجم المشتغلين حسب نتائج التعداد العام للمنشآت - 1997، مما يقلل من تأثير حجم المنشأة على عملية إعداد التقديرات. وفيما يتعلق بسنة تأسيس المنشأة فإن هذا البيان غير متوفر بشكل سليم وشامل لكافة المنشآت ضمن البيانات المتوفرة، إضافة إلى أن الجزء الكبير من المنشآت قد دمجت هذا البيان مع سنة تسجيل المنشأة والتي ترتبط أغلبها بفترة تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية.

قدرت قيمة الإنتاج للقطاع الزراعي في الأردن للعام 1996 حوالي 571.4

مليون دينار أردني، أي ما يقارب من 805 مليون دولار أمريكي. من ناحية أخرى قدرت القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الأردن في العام 1996 حوالي 161.7 مليون دينار أردني، أي ما يعادل حوالي 227.7 مليون دولار. كما قدر التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الزراعي في الأردن في العام نفسه بحوالي 32.0 مليون دينار، أي ما يعادل 45.1 مليون دولار.

من ناحية أخرى قدرت قيمة اهتلاك الأصول للقطاع الزراعي في الأردن بحوالي 22.6 مليون دينار أي ما يعادل 31.8 مليون دولار (بنسبة تقريبية تقدر ب 10 % من قيمة الأصول) للعام نفسه، وبذلك تقدر قيمة الأصول للعام ذاته بحوالي 318.3 مليون دولار، كما بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت إلى القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الأردن 19.9 % للعام 1996. من جانب آخر، قدرت قيمة الإنتاج للقطاع الزراعي الفلسطيني للعام 1996 بحوالي 783.5 مليون دولار أمريكي، أما القيمة المضافة فقد قدرت بحوالي 476.2 مليون دولار، و قدرت قيمة مصاريف التشغيل للقطاع الزراعي لفلسطين بحوالي 100.0 مليون دولار للعام نفسه. وعليه، بناء على افتراض أن الوضع في القطاع الزراعي في الأردن يشبه إلى حد كبير الوضع الزراعي في فلسطين، فإن قيمة الأصول المستخدمة في القطاع الزراعي في فلسطين تقدر بحوالي 318.3 مليون دولار.

بناء على ما تقدم (وبالأخذ بعين الاعتبار شح البيانات المتوفرة عن الموضوع) تقدر تكلفة فرصة العمل في القطاع الزراعي للعام 1996 بحوالي 6,485 دولاراً. وعليه فإن تكلفة فرصة العمل في القطاع الزراعي للعام 1997 تعادل تكلفة فرصة العمل في القطاع الزراعي للعام 1996 مضروبة بمعامل الرقم القياسي ما بين العامين (1.076)، وبذلك تعادل تكلفة فرصة العمل في القطاع الزراعي 6,980 دولاراً (الجدول 20).

6-3 آلية توزيع فرص العمل المطلوبة

إن غياب خطة اقتصادية تفصيلية شاملة للمجتمع الفلسطيني، تأخذ بعين الاعتبار الرؤية الفلسطينية للاقتصاد المستقبلي ومتطلبات التنمية والبناء، يجعل من الصعوبة بمكان تقدير حجم فرص العمل التي يستطيع كل قطاع توفيرها، أو عدد العاملين الإضافيين الذين

يستطيع كل قطاع استيعابهم بحيث يكون لهم دور إنتاجي، ويتم في الوقت ذاته تجنب البطالة المقنعة، لأن مثل هذه البطالة تعود بآثار سلبية قد تفوق سلبياتها إيجابيات توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة. لذلك من الصعوبة بمكان التوصل إلى توزيع فرص العمل الواجب خلقها على الأنشطة الاقتصادية بصورة دقيقة. وفي هذا السياق سنقوم هذه الدراسة في الجزء التالي بعرض مجموعة من السيناريوهات التي من الممكن أن يسلكها الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتوسع في القطاعات المختلفة لاستيعاب 50,000 فرصة عمل جديدة، بافتراض ثبات العوامل المؤثرة على الطلب على العمل.

سيناريو 1: في حالة ثبات توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية

أبرزت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية للعام 1994، وكذلك نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1997، أن نسبة توزيع المنشآت الاقتصادية على مستوى الأنشطة الاقتصادية وكذلك توزيع العاملين على هذه الأنشطة لا يتغير بشكل دراماتيكي على المدى القصير.

من ناحية أخرى، شكلت المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة التحويلية ما نسبته 18% من إجمالي عدد المنشآت حسب نتائج تعداد 1994، فيما شكلت ما نسبته 19% من إجمالي عدد المنشآت لتعداد 1997. أما أنشطة التجارة الداخلية فقد مثلت ما نسبته 54% من إجمالي عدد المنشآت لتعداد 1994، وما نسبته 52% من إجمالي عدد المنشآت في تعداد 1997، أما أنشطة الإنشاءات فكانت نسبتها 0.6% من إجمالي عدد المنشآت للعام 1994، و0.7% من إجمالي عدد المنشآت للعام 1997.

وينطبق ذلك إلى حد كبير على توزيع المشتغلين في هذه الأنشطة،

فقد شكل المشتغلون في أنشطة الصناعة التحويلية 25% من إجمالي عدد المشتغلين حسب نتائج تعداد المنشآت للعام 1994، و31% من إجمالي عدد المشتغلين حسب نتائج تعداد المنشآت للعام 1997. أما أنشطة التجارة الداخلية فقد ساهمت بما نسبته 31% من إجمالي عدد المشتغلين حسب نتائج تعداد المنشآت للعام 1994، وما نسبته 34% حسب نتائج تعداد 1997، أما أنشطة الإنشاءات فقد ساهمت بما نسبته 15% من إجمالي عدد المشتغلين حسب تعداد 1994 وما نسبته 2% من إجمالي عدد المشتغلين حسب نتائج تعداد 1997.

ويأخذ هذا السيناريو بعين الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على ثبات توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، ومن هذه العوامل: الشروط الفنية التي تحتاجها تلك الأنشطة من المشتغلين، والحوافز التي تدفع العامل للانتقال من نشاط اقتصادي إلى آخر ومن ضمنها المحفزات المادية حيث بشكل عام هناك تقارب في معدلات أيام العمل الأسبوعية، ومعدل الأجر اليومي للعاملين في هذه الأنشطة على المدى القصير.

فإذا فرضنا أن توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية سوف يبقى كما هو بعد خلق فرص العمل المطلوبة لتخفيض البطالة، فإن البيانات الواردة في الجدول (21) تفيد بضرورة خلق 6.800 فرصة عمل في الزراعة بتكلفة إجمالية مقدارها 4647 مليون دولار، وخلق 8.500 فرصة عمل في الصناعة بتكلفة إجمالية مقدارها 75.91 مليون دولار، وخلق 9.000 فرصة عمل في قطاع الإنشاءات بتكلفة إجمالية مقدارها 76.68 مليون دولار، وخلق 9.500 فرصة عمل في قطاع التجارة الداخلية بتكلفة إجمالية مقدارها 69.26 مليون دولار، وخلق 2,400 فرصة عمل في قطاع النقل والاتصالات بتكلفة

إجمالية مقدارها 78.89 مليون دولار، وخلق 13,800 فرصة عمل في قطاع الخدمات بتكلفة إجمالية مقدارها 89.70 مليون دولار. وهذا يعني أن حجم الاستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل المطلوبة وفقاً لهذا السيناريو تقدر بحوالي 437.90 مليون دولار.

سيناريو 2: عدم مقدرة القطاع الزراعي على استيعاب فرص عمل جديدة

تتطلب عملية تطوير القطاع الزراعي تتطلب مجموعة من الإجراءات ذات البعد السياسي، ومن ضمنها السيادة الكاملة على الأراضي (الولاية الجغرافية)، والسيطرة على مصادر المياه وحق استغلالها وتوزيعها، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالتسويق الزراعي وتوفير نظام مالي مناسب للاستثمار الزراعي، وتوفير بنية تحتية مناسبة، وتدعيم الخدمات الزراعية المؤسسية. ونظراً لارتباط القضايا المتعلقة بالأرض ومصادر المياه بمفاوضات الحل الدائم والتي قد تطول لفترة من الزمن، فإن تحقيق متطلبات تطوير القطاع الزراعي المذكورة لن يكون منظوراً على المدى القريب. وإلى جانب هذه المتطلبات، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الجغرافية والمناخية، سواء تلك المتعلقة بتراجع كميات الأمطار أو تأخر موسم الشتاء، وأثر ذلك على الزراعة الفلسطينية المعتمدة بدورها على النمط البعلّي من الري، إضافة إلى قيام إسرائيل باستنزاف كميات كبيرة من مخزون المياه الجوفية.

وحيث أن خلق فرص العمل الـ 50.000 أمر ملح، وأن توفيرها يجب أن يتم بأقصى سرعة ممكنة، ولاعتبارات أخرى كثيرة، فقد تم الافتراض بأن القطاع الزراعي لن يستوعب أية فرصة عمل جديدة،

وأن جميع فرص العمل المطلوبة سوف يتم خلقها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن كل قطاع سوف يستوعب نسبة من فرص العمل بما يتوافق مع مدى مساهمة القطاع في تشغيل الأيدي العاملة في الوقت الراهن. تبين النتائج الواردة في الجدول (22) أن حجم الاستثمارات الإجمالي ضمن هذه الافتراضات (في حال عدم استيعاب القطاع الزراعي لعمالة إضافية وعدم تمكنه من توفير فرص عمل جديدة، وتوزيع الـ 50,000 فرصة عمل على الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما يتوافق مع حجم تشغيل هذه القطاعات كما هو الحال في الوضع الراهن)، يصل إلى حوالي 452.24 مليون دولار. وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي: حوالي 87.93 مليون دولار في القطاع الصناعي، وحوالي 89.13 مليون دولار في قطاع الإنشاءات، وحوالي 79.77 مليون دولار في قطاع التجارة الداخلية، وحوالي 91.66 مليون دولار في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، و103.75 مليون دولار في قطاع الخدمات.

سيناريو 3: تطور الاقتصاد الفلسطيني بافتراض عدم فرض طوق أمني على الضفة والقطاع

يرتبط هذا الاقتراح بشكل مباشر بتتبع مسار الأحداث على الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية، خاصة تلك المتعلقة بعملية التفاوض بين الجانبين، والتقدم الذي قد يحصل في استقرار الأوضاع ولو نسبياً بعد فترة من الإرباك الشديد خلال مرحلة ما قبل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة. بالإضافة إلى التقدم الحاصل في بناء المجمعات والمناطق الصناعية الحدودية التي من شأنها استيعاب جزء من العاملين الفلسطينيين.

تفيد البيانات الواردة في نتائج دورات مسح القوى العاملة والبيانات المتعلقة بأيام الإغلاق وتوزيعها أنه في حال عدم فرض طوق أمني على الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي يكون بواقع 13% في الزراعة، وحوالي 16.8% في التعدين والصناعة التحويلية، و20.5% في البناء والتشييد، و18.0% في التجارة، وحوالي 31.7% في قطاع الخدمات.

وإذا فرضنا أننا سوف نوزع فرص العمل على القطاعات الاقتصادية بحيث يصبح توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية كما هو أعلاه، فإن الـ 50,000 فرصة عمل سوف تنتزع على الأنشطة الاقتصادية بواقع 6,750 فرصة عمل في الزراعة بتكلفة إجمالية حوالي 47.12 مليون دولار، وفي الصناعة 8,600 فرصة عمل بتكلفة 76.79 مليون دولار وفي الإنشاءات حوالي 8750 فرصة عمل بتكلفة 74.55 مليون دولار، وفي التجارة الداخلية حوالي 9,250 فرصة عمل بتكلفة إجمالية مقدارها 67.43 مليون دولار، وفي قطاع النقل والاتصالات 2,500 فرصة عمل بتكلفة إجمالية مقدارها 82.18 مليون دولار، وحوالي 14,150 فرصة عمل في قطاع الخدمات بتكلفة إجمالية مقدارها 91.98 مليون دولار. وهذا يعني أن حجم الاستثمارات المطلوبة لخلق 50,000 فرصة عمل وفقاً لهذا السيناريو تقدر بحوالي 440.05 مليون دولار.

سيناريو 4: تطور الاقتصاد الفلسطيني كما في بعض المجتمعات المشابهة

لاشك أن للاقتصاد الفلسطيني حالته الخاصة التي تميزه عن غيره من اقتصادات البلدان الأخرى، إلا أن سياسات التنمية والتطوير

الاقتصادي تتشابه إلى حد ليس قليل فيما بين البلدان، خاصة تلك المصنفة ضمن قائمة البلدان النامية. وقد باتت توجهات مثل التوجه نحو تطوير أداء القطاع الخاص، وترشيد الإنفاق العام، وتشجيع الاستثمار عناوين تناقشها مختلف المنتديات الاقتصادية، المحلية منها والإقليمية والدولية.

ربما يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى إجراءات استثنائية نظراً لدخوله مرحلة ما بعد الاحتلال، إلا أنه قد لا يأخذ مساراً تنموياً وتطوراً مختلفاً كل الاختلاف عن تلك التي مرت به اقتصادات مشابهة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي أو القومي، أو حجم الأنشطة الاقتصادية وتصنيفها ومدى مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي.

يفترض هذا السيناريو أن الاقتصاد الفلسطيني سوف يكون مشابهاً للاقتصاد في بعض الدول التي تتشابه فيها مستويات الدخل السنوي للفرد. وفي هذا السياق سوف نفترض أن القطاعات الاقتصادية سوف تستوعب عمالة إضافية ليصبح توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية مشابهاً لمعدل توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

تشير النتائج الأولية للحسابات القومية لفلسطين للعام 1997 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1,600 دولار، وأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي 1,800 دولار.

لقد تم اعتماد الدول الواردة في الجدول (24) كمعيار للمجتمع

الفلسطيني، لكون معدل دخل الفرد فيها متقارب من معدل دخل الفرد في فلسطين، ومن ثم سوف يصار إلى اعتماد معدل توزيعات العمالة على القطاعات الاقتصادية لهذه الدول كمعدل توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في فلسطين، ومن ثم يتم حساب عدد فرص العمل الواجب توفيرها في القطاع الاقتصادي الواحد ومجمل الاستثمارات الواجب توفيرها لتحقيق ذلك.

يلاحظ أن نصيب الفرد في الدول الواردة في الجدول (24) قريب من معدل دخل الفرد في فلسطين، ويشير هذا الجدول كذلك إلى توزيع العمالة فيها على القطاعات الاقتصادية الأساسية وهي الزراعة، الصناعة، الإنشاءات، التجارة، النقل والاتصالات والخدمات.

وبناء على ذلك فمن المفترض توزيع الـ 50,000 فرصة عمل على قطاعات النشاط الاقتصادي بحيث يصبح توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية وفقاً لمعدل توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي كما هو الحال في الجدول (24)، وهذا يعني أنه يلزم توفير 11,900 فرصة عمل في القطاع الزراعي بتكلفة إجمالية مقدارها 83.06 مليون دولار، وحوالي 11,000 فرصة عمل في قطاع الصناعة بتكلفة إجمالية قدرها 98.23 مليون دولار، وحوالي 3,600 فرصة عمل في قطاع الإنشاءات بتكلفة إجمالية 30.67 مليون دولار، و9.100 فرصة عمل في قطاع التجارة الداخلية بتكلفة إجمالية 66.34 مليون دولار، و 2.700 فرصة عمل في قطاع النقل والاتصالات بتكلفة إجمالية تقدر بـ 88.75 مليون دولار، وحوالي 11.700 فرصة عمل في قطاع الخدمات بتكلفة إجمالية قدرها 76.05 مليون دولار. وهذا يعني أن حجم الاستثمارات المطلوبة

لتوفير 50.000 فرصة عمل وفقاً لهذا السيناريو تقدر بحوالي
443.10 مليون دولار.

سيناريو 5: توزيع فرص العمل حسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يقدم هذا السيناريو مساراً للتطور الاقتصادي يقوم على الثبات النسبي
لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على
ذلك فإن عملية تطوير مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي
لتصبح 30% أو 40% بدل مساهمتها الحالية والتي تبلغ حوالي
17%، هي عملية صعبة على المدى القصير وتحتاج مثل هذه العملية
لمرحلة زمنية تفوق المدى القصير.

ولعل تتبع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
خلال السنوات السابقة يعزز ذلك. فالتغيرات التي حدثت على
المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي هي
نسب مئوية بسيطة لا تعكس انقلابات في توزيعها النسبي.

لقد تم في هذا السيناريو إعادة حساب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في
الناتج المحلي على أساس توزيع فرص العمل المطلوبة على
القطاعات الاقتصادية: الزراعة، الصناعة، التجارة الداخلية،
الإنشاءات، النقل والاتصالات بالإضافة لقطاع الخدمات (باستثناء
الإدارة العامة والدفاع). وحسب البيانات التي يوفرها الجدول (26)،
فإن التوزيع النسبي لمساهمة الأنشطة الاقتصادية هي على النحو
التالي: القطاع الزراعي 12.4%، والقطاع الصناعي 20.9%،
والإنشاءات 12.4%، والتجارة الداخلية 15.6%، والنقل والاتصالات

5.5%، وقطاع الخدمات 33.2%.

وبالاعتماد على البيانات في الجدول (26)، فإنه ينبغي توفير 6.200 فرصة عمل في قطاع الزراعة بتكلفة اجمالية 43.28 مليون دولار، وحوالي 10.400 فرصة عمل في قطاع الصناعة بقيمة استثمارية تقدر بـ 92.87 مليون دولار، وحوالي 6.200 فرصة عمل في قطاع الإنشاءات بتكلفة 52.82 مليون دولار، و7.800 فرصة عمل في قطاع التجارة الداخلية بتكلفة 56.86 مليون دولار، وحوالي 2.800 فرصة عمل في قطاع النقل والاتصالات بتكلفة 92.04 مليون دولار، بالإضافة إلى 16.600 فرصة عمل في قطاع الخدمات بتكلفة 107.90 مليون دولار. وهذا يعني أن التكلفة الإجمالية للاستثمارات المطلوبة لتنفيذ هذا السيناريو تقدر بـ 445.77 مليون دولار.

الفصل السابع

7- استنتاجات وتوصيات

يتضح من العرض السابق أن هناك العديد من الأمور الواجب عملها لمواجهة مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني ولتطوير سوق العمل الفلسطيني، بحيث يستطيع تلبية حاجات العرض الكبير والمتزايد من القوى العاملة، وعلى وجه الخصوص يتوجب العمل باتجاه تحقيق القضايا التالية:

7-1 تخفيض نسبة الإعاقة

يتضح من نتائج الدراسة بأن نسبة الأفراد في سن العمل نسبة متدنية ومعدل المشاركة في القوى العاملة قليل بشكل عام مما يشكل عبئاً على القوة البشرية لإعالة بقية أفراد المجتمع، خصوصاً في قطاع غزة. فقد أفادت نتائج الدراسة أن نسبة العاملين إلى مجموع السكان تشكل حوالي 15% فقط، وتتوزع هذه النسبة بواقع 19% في الضفة الغربية و12% فقط في قطاع غزة. وهذا يعني أن كل شخص عامل في الأراضي الفلسطينية يعيل 6.5 أشخاص، بواقع 5.3 شخص في الضفة الغربية مقابل 8.3 شخص في قطاع غزة. لذلك فإن ازدياد نسبة البطالة يشكل عبئاً كبيراً على معدلات الإعالة لا سيما وأن معدلات الأجور في قطاع غزة متدنية.

7-2 زيادة المشاركة النسوية في القوى العاملة

وبالنظر إلى تدني مشاركة النساء في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، فإن هناك حاجة لزيادة هذه المشاركة، مما يتطلب تطوير الأعمال التي تمارسها النساء في الأنشطة الزراعية بما يكفل مأسستها. ولعل ذلك يضع على عاتق أصحاب القرار في هذا

المجال العمل على توفير نظام استثمار وتمويل يلائم المشاريع الإنتاجية الصغيرة لتحفيز مشاركة النساء وتنظيم عملها في هذا القطاع.

3-7 كبح التضخم الوظيفي في القطاع العام

لقد أبرزت الدراسة وجود نمو ملحوظ في استقطاب قطاع الخدمات للقوى العاملة، ويتركز ذلك في أنشطة القطاع العام، حيث ارتبط ذلك بمرحلة تأسيس وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية، ويزداد ذلك خلال فترات الإغلاق، لا سيما في قطاع غزة. وبالنظر إلى حجم العمالة في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص فإن هناك نمواً يشير إلى اتجاه متنامٍ للتضخم الوظيفي.

4-7 تطوير القدرة الاستيعابية للقطاعات الإنتاجية

كما أبرزت نتائج الدراسة تواضع استيعاب القطاعات الإنتاجية (القطاع الصناعي) من عرض القوى العاملة عند حدوث صدمات في سوق العمل، ولعل ذلك يعود إلى تأثير الأنشطة الاقتصادية نفسها بهذه الصدمات من حيث صعوبة الحصول على المواد الخام إضافة إلى صعوبة تصريف المنتجات، وهذا يستدعي العمل على تقديم التسهيلات اللازمة لعمليات الاستثمار والتصدير للأسواق الخارجية لتشجيع العملية الإنتاجية وتنشيطها.

5-7 توفير مناخ جاذب للعمالة المتخصصة

ويلاحظ أن هناك تدنياً في معدلات الأجور في السوق المحلية بالمقارنة مع سوق العمل الإسرائيلي، وهذا يؤثر على عوامل الجذب والطررد في السوق المحلية، مما يستدعي قيام المؤسسات ذات العلاقة بالعمل على توفير مناخ جاذب للعمالة المتخصصة (المهنية) بما في ذلك تحديد حد أدنى للأجور، وتحسين ظروف العمل الأخرى في السوق المحلية.

من ناحية أخرى، أوضحت الدراسة وجود حراك نشط داخل مركبات القوى

العاملة ضمن الأنشطة الاقتصادية وبشكل خاص ضمن أنشطة الزراعة والإنشاءات. وهذا الحراك يعتبر ظاهرة تستدعي القيام بدراسات متخصصة ومتعمقة في هذا المجال بهدف التعرف على أسباب هذا الحراك وحدوده وآثاره، سواء على المتحركين أنفسهم أو على الأنشطة الاقتصادية التي يتحركون فيها لأغراض وضع السياسات الملائمة لهذه الظاهرة.

بالإضافة إلى ذلك، يتضح من النتائج أن هناك حاجة لدراسة تفصيلية للطاقة الاستيعابية لسوق العمل على مستوى القطاع الواحد لتحديد عوامل الجذب والطررد والإمكانات المتاحة لاستيعاب العمالة على المستوى التفصيلي من النشاط الاقتصادي، لتحديد القطاعات الريادية بشكل دقيق ومفصل.

6-7 مواجهة البطالة

أبرزت الدراسة أن نسبة عالية من المتعطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في فئة المهن الأولية (عمالة غير ماهرة)، وهذه الظاهرة تستدعي تطوير برامج تأهيل وتدريب مهني متخصصة، يؤخذ عند تصميمها المناطق التي تتركز فيها فئة العاطلين عن العمل (البعد الجغرافي)، خاصة وأن نسبة عالية من هؤلاء تتركز في المناطق الريفية.

كما أن هناك حاجة ماسة لخلق عدد كبير من فرص العمل لمواجهة التحديات التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني في محافظات الضفة والقطاع، ولمواجهة العدد الكبير من العرض من القوى العاملة الناجمة عن الزيادة السكانية والإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية وارتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة في محافظات الضفة والقطاع. ويتضح من السيناريوهات التي من الممكن أن يسلكها الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل القريب، أن هناك حاجة لتوفير كم هائل من الاستثمارات يقدر بحوالي نصف مليار دولار لتوفير 50.000 فرصة عمل من أجل تخفيض نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني لتصل 8%.

7-7 تطوير خطة تنمية شاملة

من ناحية أخرى، يتبين من العرض السابق أن هناك حاجة ماسة لتطوير خطة تنمية تفصيلية وشاملة تتمثل فيها الرؤية الفلسطينية لواقع الاقتصاد الفلسطيني ومستقبله، بحيث يصبح قادراً على الأداء بصورة تحقق للشعب الفلسطيني طموحاته وتؤمن للمواطن سبل العيش، بما في ذلك حاجاته الأساسية التي تكفل له العيش الكريم.

المراجع

- الأنسكو: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، 1997.
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. تقرير ربع سنوي، صيف 1997. غزة - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 1998. رام الله - فلسطين. (تقرير تحت النشر).
_____ 1999. الحسابات القومية - 1997. رام الله - فلسطين. (تقرير تحت النشر)
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. التقرير النهائي لأعمال الفريق الوطني لصياغة مفهوم البطالة. رام الله، فلسطين.
_____ 1998. أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات، سلسلة إحصائيات الأطفال، العدد 1. رام الله - فلسطين.
_____ 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997. مؤتمر الإعلان عن النتائج النهائية للتعداد العام-1997. رام الله - فلسطين.
_____ 1998. الحسابات القومية 1995-1996: تقديرات أولية. رام الله - فلسطين.
_____ 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 1996. رام الله - فلسطين.
_____ 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 1997. رام الله - فلسطين.
_____ 1998. المسح الصناعي - 1994. التقرير الأول. رام الله-فلسطين.

1998. مسح المقاولين. _____
التقرير النهائي. رام الله-فلسطين.
1998. مسح الخدمات- _____
1997. التقرير النهائي. رام الله-فلسطين.
1996. مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (أيلول-تشرين أول 1995).
سلسلة تقرير مسح القوى العاملة رقم(1). رام الله-فلسطين.
1996. مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (نيسان-أيار 1996). سلسلة
تقرير مسح القوى العاملة رقم(2). رام الله-فلسطين.
1996. المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية.
رام الله-فلسطين.
1996. مسح التجارة الداخلية - 1994. التقرير النهائي. رام الله-فلسطين.
دائرة الإحصاءات العامة. 1987. الحسابات القومية: 1983 - 1987. المملكة
الأردنية الهاشمية.
شبان، لؤي. 1996. واقع سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
ورقة مقدمة لندوة "تحو سياسة وطنية للتشغيل، 1996.
رام الله - فلسطين.
شعبان، رضوان. 1996. نحو استراتيجية تنمية فلسطينية. معهد أبحاث
السياسات الاقتصادية (ماس). رام الله - فلسطين.
المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). 1997. برنامج تشغيل
فرص العمل. القدس - فلسطين.
مركز الإحصاء الفلسطيني. 1995. الإحصاءات الاقتصادية في الضفة الغربية

وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 2). رام الله - الضفة الغربية.

وزارة العمل، الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات. 1997. سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: معالم وملامح أساسية. رام الله - فلسطين.

_____ 1996. البطالة وأوضاع التشغيل في فلسطين. رام الله - فلسطين.

ملحق الجدول

الجدول (1): توزيع القوى العاملة حسب المنطقة
والجنس: 1997 (بالآلاف)

المنطقة	القوى العاملة	
	ذكور	إناث
محافظات الضفة الغربية	355	71
محافظات قطاع غزة	160	16
المجموع	515	87

المصدر: حساب مباشر من نتائج مسح القوى العاملة 1997. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

الجدول (2): القوى العاملة المشاركة حسب المنطقة
والمركبات الأساسية: 1997 (بالآلاف)

المنطقة	القوى العاملة		
	عمالة تامة	عمالة محدودة	بطالة
محافظات الضفة الغربية	303	49	74
محافظات قطاع غزة	121	8	47
المجموع	424	57	121

المصدر: حساب مباشر من نتائج مسح القوى العاملة 1997. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

الجدول (3): توزيع العاملين (%) حسب النشاط الاقتصادي: 1997

النشاط الاقتصادي	المنطقة		
	محافظة الضفة الغربية	محافظة قطاع غزة	المجموع
الزراعة والصيد والحراجة	15.1	8.0	13.1
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	17.2	14.5	16.4
البناء والتشييد	19.1	16.5	18.4
التجارة	19.6	17.9	19.1
الخدمات والفروع الأخرى	29.0	43.1	33.0
المجموع	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي - 1997. رام الله-فلسطين.

الجدول (4): توزيع العاطلين عن العمل (%)

حسب المنطقة والجنس: 1997

المنطقة	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
محافظة الضفة	83.1	16.9	100
محافظة غزة	90.1	9.9	100
المجموع	86.0	14.0	100

المصدر: حساب مباشر من نتائج مسح القوى العاملة 1997. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

الجدول (5): توزيع العاطلين عن العمل (%)
حسب المنطقة ونوع التجمع السكاني: 1997

المنطقة	نوع التجمع السكاني		
	حضر	ريف	مخيم
محافظة الضفة الغربية	31.1	61.6	7.3
محافظة قطاع غزة	43.1	19.7	37.2
المجموع	36.1	44.1	19.8

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مسح القوى العاملة:
التقرير السنوي - 1997. رام الله-فلسطين.

الجدول (6): توزيع العاطلين عن العمل (%) الذين سبق لهم العمل
حسب مكان العمل السابق: 1997

المنطقة	مكان العمل السابق			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	أخرى
محافظة الضفة الغربية	50.3	0.1	48.9	0.7
محافظة قطاع غزة	1.1	73.8	24.2	1.0
المجموع	35.2	22.6	41.3	0.9

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي - 1997.
رام الله-فلسطين.

الجدول (7): توزيع العاطلين عن العمل (%) حسب المنطقة
والنشاط الاقتصادي: 1997

النشاط الاقتصادي	المنطقة	
	محافظة قطاع غزة	محافظة الضفة الغربية
الزراعة	10.6	10.9
الصناعة	14.6	13.9
البناء والتشييد	46.3	56.8
التجارة	10.6	9.3
الخدمات	17.9	9.1
المجموع	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي - 1997. رام الله-فلسطين.

الجدول (8): متوسط فترة الثبات في العمل (شهر) للعاملين
حسب النشاط الاقتصادي: 1997

متوسط الثبات في العمل (شهر)	النشاط الاقتصادي
5	الزراعة والحراجه والصيد
23	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
13	التجارة
21	البناء والتشييد
15	النقل والاتصالات
51	الخدمات والأنشطة الأخرى
27	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي - 1997. رام الله-فلسطين.

الجدول (9): متوسط فترة الثبات في العمل (شهر)

حسب المهنة: 1997

متوسط الثبات في العمل (شهر)	المهنة
50	المشروعون وموظفو الإدارة العليا
56	الفنيون المتخصصون والكتابة
22	العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق
1	العمال المهرة في الزراعة والصيد
23	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
22	مشغلو الآلات ومجموعها
17	العاملون في المهن الأولية
27	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي - 1997. رام الله-فلسطين.

الجدول (10): الإسقاطات السكانية للقوى البشرية في منتصف العام

حسب الجنس: 2000-2005 (بالآلاف)

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور
2000	1,109	552	557	567	283	284	1,676	835	841
2001	1,161	577	584	599	299	300	1,760	876	884
2002	1,220	606	614	636	317	319	1,856	923	933
2003	1,284	637	647	675	336	339	1,959	973	986
2004	1,348	668	680	715	355	360	2,063	1,023	1,040
2005	1,417	702	715	757	376	381	2,174	1,078	1,096

الجدول (11): إسقاطات المركبات الأساسية للقوى العاملة 2000-2005 (بالآلاف)

السنة	القوى العاملة								
	المجموع			بطالة			عمالة		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
2000	691	98	593	100	15	85	591	83	508
2001	725	105	620	95	16	79	630	89	541
2002	762	113	649	89	16	73	673	97	576
2003	797	122	675	82	16	66	715	106	609
2004	832	133	699	75	17	58	757	116	641
2005	876	139	737	79	17	62	797	122	675

الجدول (12): التوزيع النسبي (%) لمعدل التغير في العلاقة

بقوة العمل خلال الفترة 1995-1998

المجموع	خارج القوى العاملة	داخل القوى العاملة	
الربع الثالث 1996			الربع الثاني 1996
41.5	6.1	35.4	داخل القوى العاملة
58.5	52.5	6.0	خارج القوى العاملة
100	58.6	41.4	المجموع
الربع الرابع 1996			الربع الثالث 1996
40.6	5.6	35.0	داخل القوى العاملة
59.4	54.3	5.1	خارج القوى العاملة
100	59.9	40.1	المجموع
الربع الأول 1997			الربع الرابع 1996
39.6	4.8	34.8	داخل القوى العاملة
60.4	55.5	4.9	خارج القوى العاملة
100	60.3	39.7	المجموع
الربع الثاني 1997			الربع الأول 1997
39.3	4.0	35.3	داخل القوى العاملة
60.7	54.2	6.5	خارج القوى العاملة
100	58.2	41.8	المجموع

الجدول (12): التوزيع النسبي (%) لمعدل التغير في العلاقة
بقوة العمل بين 1995-1998 (تابع)

المجموع	خارج القوى العاملة	داخل القوى العاملة	
الربع الثالث 1997			الربع الثاني 1997
41.8	5.8	36.0	داخل القوى العاملة
58.2	52.6	5.6	خارج القوى العاملة
100	58.4	41.6	المجموع
الربع الأول 1998			الربع الثالث 1997
41.3	5.6	35.7	داخل القوى العاملة
58.7	53.1	5.6	خارج القوى العاملة
100	58.7	41.3	المجموع
الربع الثاني 1998			الربع الأول 1998
40.1	3.6	36.5	داخل القوى العاملة
59.9	55.1	4.8	خارج القوى العاملة
100	58.7	41.3	المجموع
الربع الثالث 1998			الربع الثاني 1998
41.3	4.5	36.7	داخل القوى العاملة
58.7	54.2	4.5	خارج القوى العاملة
100	58.8	41.2	المجموع
الربع الرابع 1998			الربع الثالث 1998
41.2	4.7	36.5	داخل القوى العاملة
58.8	53.6	5.2	خارج القوى العاملة
100	58.3	41.7	المجموع
المعدل العام			
40.8	5.0	35.8	داخل القوى العاملة
59.2	53.9	5.3	خارج القوى العاملة
100	58.9	41.1	المجموع

الجدول (13): توزيع العاملين (%) حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق: نيسان-أيار 1996

النشاط الاقتصادي	قطاع غزة		الضفة الغربية		الأراضي الفلسطينية
	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	
الزراعة	24.4	17.1	16.5	8.7	15.1
التعدين والصناعة	15.7	18.7	16.3	15.6	17.9
البناء والتشييد	12.9	13.3	7.1	9.5	12.6
التجارة	17.9	19.5	14.7	18.4	19.2
النقل والاتصالات	4.9	4.7	2.2	4.9	4.8
الخدمات	24.2	26.7	43.2	42.9	30.4
المجموع	100	100	100	100	100

الجدول (14): توزيع العاملين (%) حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق:

تموز- تشرين أول 1996

النشاط الاقتصادي	قطاع غزة		الضفة الغربية		الأراضي الفلسطينية
	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	
الزراعة	15.1	14.3	6.7	7.7	12.7
التعدين والصناعة	17.4	18.0	12.8	14.6	17.2
البناء والتشييد	20.5	20.8	12.9	15.5	19.6
التجارة	17.2	18.1	18.1	17.3	18.0
النقل والاتصالات	5.8	5.3	4.9	4.8	5.2
الخدمات	24.0	23.4	44.6	40.1	27.3
المجموع	100	100	100	100	100

الجدول (15): توزيع العاملين (%) حسب النشاط الاقتصادي والإغلاق:
تشرين الثاني 1996-كانون الثاني 1997

الأراضي الفلسطينية		قطاع غزة		الضفة الغربية		النشاط الاقتصادي
إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	
12.7	18.7	8.8	9.3	14.0	20.6	الزراعة
16.4	15.6	14.4	14.1	17.1	15.9	التعدين والصناعة
20.4	15.0	17.1	8.4	21.6	16.4	البناء والتشييد
18.2	17.9	17.2	17.9	18.6	17.9	التجارة
4.9	4.4	3.6	3.0	5.4	4.7	النقل والاتصالات
27.4	28.4	38.9	47.3	23.3	24.5	الخدمات
100	100	100	100	100	100	المجموع

الجدول (16): توزيع العاملين (%) حسب القطاع والإغلاق: نيسان-أيار 1996

الأراضي الفلسطينية		قطاع غزة		الضفة الغربية		القطاع
إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	
29.9	35.1	38.4	46.9	22.7	27.3	قطاع عام
60.3	56.2	51.7	39.8	72.4	66.9	قطاع خاص
9.8	8.7	9.9	13.3	4.9	5.8	أخرى
100	100	100	100	100	100	المجموع

الجدول (17): توزيع العاملين (%) حسب القطاع والإغلاق:

تموز-تشرين الأول 1996

القطاع	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق
قطاع عام	22.6	22.8	46.9	39.9	28.2	27.4
قطاع خاص	71.8	72.0	39.8	48.5	64.4	65.6
أخرى	5.6	5.2	13.3	11.6	7.4	7.0
المجموع	100	100	100	100	100	100

الجدول (18): توزيع العاملين (%) حسب القطاع والإغلاق:

تشرين الثاني 1996-كانون الثاني 1997

القطاع	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق	إغلاق	عدم إغلاق
قطاع عام	28.5	24.6	50.3	45.4	32.4	27.2
قطاع خاص	65.1	66.4	35.5	42.7	61.1	66.5
أخرى	6.4	9.0	14.2	11.9	6.5	6.3
المجموع	100	100	100	100	100	100

الجدول (19): عدد فرص العمل (بالآلاف) الواجب توفيرها لتخفيض

نسبة البطالة إلى نصف معدلها في العام 1998 بحلول العام 2000

الجنس	المنطقة		
	محافظة الضفة الغربية	محافظة قطاع غزة	المجموع
ذكور	29.0	13.5	42.5
إناث	6.0	1.5	7.5
المجموع	35.0	15.0	50.0

المصدر: حساب مباشر من نتائج مسح القوى العاملة 1998. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

الجدول (20): متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة (ألف دولار)
حسب النشاط الاقتصادي على المستوى الثاني

متوسط تكلفة فرصة العمل (5) = (3) ÷ (4)	عدد العاملين (4)	رأسمال التأسيس (3) = (1) + (2)	رأسمال التشغيل (2)	الأصول (1)	النشاط الاقتصادي
22.44	1629	36558	4177	32381	التعدين واستغلال المحاجر
22.44	1629	36558	4177	32381	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر
8.56	63031	539564	135720	403844	الصناعة التحويلية
11.30	6667	75361	20359	55002	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات
52.92	239	12649	1680	10969	صنع منتجات التبغ
8.75	1033	9039	3932	5107	صنع المنسوجات
2.47	20257	50004	9651	40353	صنع الملابس
8.73	3491	30483	16343	14140	دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية
5.34	1886	10062	1419	8643	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش
38.62	730	28196	7064	21132	صنع الورق ومنتجات الورق
10.28	991	10184	887	9297	الطباعة والنشر
18.74	2011	37694	13786	23908	صنع المواد والمنتجات الكيماوية
18.84	1121	21122	5617	15505	صنع منتجات المطاط واللدائن
14.92	11190	166972	24143	142829	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
4.15	102	423	211	212	صنع الفلزات القاعدية
7.13	6642	47330	20309	27021	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات

الجدول (20): متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة بالألف دولار

حسب النشاط الاقتصادي على المستوى الثاني/تابع

متوسط تكلفة فرصة العمل (5) = (3) ÷ (4)	عدد العاملين (4)	رأسمال التأسيس (3) = (1) + (2)	رأسمال التشغيل (2)	الأصول (1)	النشاط الاقتصادي
8.40	822	6902	2595	4307	صنع الآلات والمعدات الأخرى
4.14	241	997	100	897	صنع الآلات الكهربائية الأخرى
4.03	33	133	24	109	صنع معدات الراديو والتلفزيون
1.69	88	149	24	125	صنع الأجهزة الطبية
14.16	76	1076	16	1060	صنع المركبات والمركبات المقطورة
0.82	22	18	4	14	صنع معدات النقل الأخرى
5.72	5378	30753	7539	23214	صنع الأثاث و صنع منتجات أخرى
1.55	11	17	17	0	إعادة تصنيع المخلفات
9.81	1454	14265	62	14203	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
17.09	793	13553	36	13517	إمدادات الكهرباء
1.08	661	712	26	686	جمع وتنقية وتوزيع المياه
8.93	66114	590387	139959	450428	مجموع القطاع
21.73	44	956	0	956	إعداد الموقع
9.09	4792	43538	2143	41395	بناء المنشآت
5.18	338	1751	315	1436	التركيب في المباني
2.46	349	857	220	637	تشطيب المباني
6.13	15	92	1	91	تأجير معدات البناء والهدم
8.52	5538	47194	2679	44515	مجموع القطاع
6.84	12562	85935	32349	53586	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود
17.76	9461	168064	112849	55215	تجارة الجملة
5.28	46495	245723	139743	105980	تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية
7.29	68518	499722	284941	214781	مجموع القطاع
27.58	1508	41585	5216	36369	النقل البري

الجدول (20): متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة بالألف دولار

حسب النشاط الاقتصادي على المستوى الثاني/تابع

متوسط تكلفة فرصة العمل (5) = (3) ÷ (4)	عدد العمالين (4)	رأسمال التأسيس (3) = (1) + (2)	رأسمال التشغيل (2)	الأصول (1)	النشاط الاقتصادي
57.67	763	44003	1005	42998	الأنشطة المساعدة
24.81	1359	33716	9919	23797	البريد والاتصالات
32.87	3630	119304	16140	103164	مجموع القطاع
5.66	7830	44309	614	43695	الفنادق والمطاعم
6.35	7999	50794	836	49958	الأنشطة العقارية والإيجارية
5.44	325	1768	4	1764	الأنشطة العقارية
19.03	541	10296	38	10258	تأجير آلات بدون عامل
11.03	161	1776	284	1492	أنشطة الحاسب الإلكتروني
3.36	681	2286	46	2240	البحث والتطوير
5.51	6291	34669	465	34204	الأنشطة التجارية الأخرى
4.84	9098	44038	117	43921	التعليم
10.69	9286	99230	973	98257	الصحة والعمل الاجتماعي
4.02	6511	26177	320	25857	أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية
4.80	1202	5774	93	5681	أنشطة المؤسسات ذات العضوية
7.99	1696	13554	66	13488	الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية
1.90	3613	6848	160	6688	الأنشطة الخدمية الأخرى
6.50	40724	264548	2860	261688	مجموع القطاع

الجدول (21): التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب معدل توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1995-1997

النشاط الاقتصادي	تكلفة فرصة العمل، 1997	عدد فرص العمل الواجب توفيرها	التكلفة الإجمالية (مليون دولار)
الزراعة	6.98	6,800	47.46
الصناعة	8.93	8,500	75.91
الإشاعات	8.52	9,000	76.68
التجارة	7.29	9,500	69.26
النقل والاتصالات	32.87	2,400	78.89
الخدمات	6.50	13,800	89.70
المجموع	-	50,000	437.90

الجدول (22): التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب سيناريو 2

النشاط الاقتصادي	تكلفة فرصة العمل، 1997 (ألف دولار)	عدد فرص العمل الواجب توفيرها	التكلفة الإجمالية (مليون دولار)
الصناعة	8.93	9,800	87.93
الإشاعات	8.52	10,500	89.13
التجارة	7.29	10,900	79.77
النقل والاتصالات	32.87	2,800	91.66
الخدمات	6.50	16,000	103.75
المجموع	-	50,000	452.24

الجدول (23): التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل
المطلوبة حسب سيناريو 3

التكلفة الإجمالية (مليون دولار)	عدد فرص العمل الواجب توفيرها	تكلفة فرصة العمل، 1997 (ألف دولار)	النشاط الاقتصادي
47.12	6,750	6.98	الزراعة
76.79	8,600	8.93	الصناعة
74.55	8,750	8.52	الإشاعات
67.43	9,250	7.29	التجارة
82.18	2,500	32.87	النقل والاتصالات
91.98	14,150	6.50	الخدمات
440.05	50,000	-	المجموع

الجدول (24): توزيع العمالة (%) حسب النشاط الاقتصادي في بعض الدول
المشابهة لمتوسط دخل الفرد في فلسطين

المعدل العام	الدولة			النشاط الاقتصادي
	كوستاريكا	المغرب	تركيا	
23.7	22.6	3.7	44.7	الزراعة
21.9	20.7	28.4	16.8	الصناعة
7.1	6.9	8.3	6.0	الإشاعات
18.3	19.5	22.3	13.1	التجارة
5.5	5.4	5.9	5.1	النقل والاتصالات
23.5	24.9	31.4	14.3	الخدمات
100	100	100	100	المجموع
2053	2150	1040	2970	نصيب الفرد من الناتج القومي

الجدول (52): التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب توزيع العاملين والنشاط الاقتصادي في بعض الدول المشابهة

النشاط الاقتصادي	تكلفة فرصة العمل، 1997 (ألف دولار)	عدد فرص العمل الواجب توفيرها	التكلفة الإجمالية (مليون دولار)
الزراعة	6.98	11,900	83.06
الصناعة	8.93	11,000	98.23
الإنشاءات	8.52	3,600	30.67
التجارة	7.29	9,100	66.34
النقل والاتصالات	32.87	2,700	88.75
الخدمات	6.50	11,700	76.05
المجموع	-	50,000	443.10

الجدول (26): التكلفة الإجمالية لخلق فرص العمل المطلوبة حسب الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي: 1997

النشاط الاقتصادي	نسبة مساهمة النشاط بالناتج المحلي	تكلفة فرصة العمل، 1997 (ألف دولار)	عدد فرص العمل الواجب توفيرها	التكلفة الإجمالية (مليون دولار)
الزراعة	12.4	6.98	6,200	43.28
الصناعة	20.9	8.93	10,400	92.87
الإنشاءات	12.4	8.52	6,200	52.82
التجارة	15.6	7.29	7,800	56.86
النقل والاتصالات	5.5	32.87	2,800	92.04
الخدمات	33.2	6.50	16,600	107.90
المجموع	100	-	50,000	445.77

